الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

التقرير السنوي

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

- كلمة معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين 8
- حوكمة الهيئة السعودية للمحامين 13
- ملخص نشاطات الهيئة خلال العام المالي 2021م 21
- الإطار التنفيذي للهيئة السعودية للمحامين 24
- الخطة الخمسية الإستراتيجية للهيئة السعودية للمحامين 30
- نشاطات الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي 2021م 35
- إحصائيات قطاع الخدمات القانونية (2021م) 47
- سياسات الهيئة ولوائحها 49
- مبادرات الهيئة ومشروعاتها 53

الفهرس

- اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم 59
- اللقاءات الشهرية 61
- الدورات التدريبية والبرامج التعريفية 65
- استطلاعات الرأي 69
- الرصد المهني 71
- التواصل والإعلام 73
- مختصر الخطة الإستراتيجية الخمسية للهيئة للأعوام (2022 - 2026م) 77
- إدارة المخاطر والتقارير المالية 98
- الخاتمة 104

سمو ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

يحفظه الله

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

يحفظه الله

كلمة وزير العدل رئيس مجلس الإدارة

الحمدُ لله وحْدَهُ، والصلاةُ والسلام على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم، وبعدُ:

فأَوَدُّ باسمي ونيابةً عن أصحاب الفضيلة والسعادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين؛ أن أَتوَجَّه إلى مقام خادم الحرمَينِ الشريفَينِ وسُمُوِّ وليِّ عهده الأمين حفظهما الله بجزيل الشكر والتقدير؛ على ما يُقدِّمانه مِن دعمٍ سَخِيٍّ لتطوير البيئة التشريعية والمهنية؛ بما يحفظ الحقوق ويُرسِّخ العدالة والشفافية، ويرفع مِن مستوى النزاهة وكفاءة الأجهزة العدلية.

عامٌ ماليٌّ جديدٌ انقضى بفضل الله سبحانه وتعالى، رسَّخ معه قيمة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، وطوَّر كثيرًا مِن الممارسات المهنية، وعمَّقها في نفوس منتسبيها، وحافَظَ عليها مِن منتحليها.

لقد عَمِلت الهيئة خلال العام المالي (2021) على زيادة القدرة الاستيعابية، وتطوير معايير ممارسة المهنة، وتيسير تقديم الخدمات القانونية عبر إرساء الإجراءات الإلكترونيَّة اللازمة لقطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وقد عَمِلَتْ وزارة العدل على دَعْم هذه الخطوات الحثيثة بتعاونها مع الهيئة في تطوير البيئة التشريعية لمهنة المحاماة في إصدار الأنظمة واللوائح والقواعد المُنظِّمة لقطاع المحاماة والاستشارات القانونية؛ كنظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وقواعد السُّلوك المهني للمحامين؛ بهدف تطوير مهنة المحاماة والارتقاء بمعاييرها المهنية، وضبط مسؤولية المحامي في ممارسته لمهنته، وتوضيحها تُجاه عُملائه وزملائه والجهات العَدليَّة والمجتمع.

وقد استهدف مجلسُ إدارة الهيئة خلال العام المالي (2021) تحويل الهيئة مِن كونها هيئةً مساندةً إلى جعلها هيئةً مرجعيةً داعمة، وفي هذا الإطار أُعِدَّت الخطة الإستراتيجية الخمسية (2022 - 2026)، بمشاركة وزارة العدل والمحامين؛ للوصول إلى رؤية ورسالة جديدتينِ تُعبران عن هُوية الهيئة خلال السنوات الخمس المقبلة، وتفتح آفاقًا واسعةً مِن خلال المبادرات والمؤشرات الحديثة التي تنقُل القطاع نقلةً نوعيةً تنعكس على جودة الخدمات القانونية، وتُمكِّن المهنة، وتُنمِّي اقتصادياتها، وتُعزِّز مِن مستوى احترافية المحامين والممارسين القانونيين مِن خلال الممكِّنات والضمانات النظامية والفنية.

وختامًا؛ أغتنم هذه الفرصة للإشادة بروح التعاون والدعم التي أبداها أعضاء مجلس الإدارة طوال السنوات الخمس السابقة وخلال الدورة الثانية، التي انتهتْ بنهاية العام المالي (2021)؛ في سبيل الارتقاء بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية؛ فلهم خالصُ الشكر والتقدير على إسهاماتهم في تطوير البيئة التشريعية والمهنية بما يتوافق مع رؤية المملكة (2030).

والله وليُّ التوفيق

1

الملخص التنفيذي

حوكمة الهيئة السعودية للمحامين

التأسيس

تأسَّست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (08 / 07 / 1436 هـ)، الموافق: (24 / 04 / 2015 م)، الذي وافق على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين باعتباره النظامَ الأساس لعمَلِها.

بهدف

رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنة المحاماة

ضمان حسن أداء المحامين لمهنة المحاماة

رفع مستوى وعي المحامين بواجباتهم المهنية

الكيانات الإدارية

للهيئة السعودية للمحامين ثلاثةُ كيانات إداريَّة مَسؤولة عن حَوْكَمَة القرارات فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مجلس إدارة الهيئة:

يتكوَّن مجلس إدارة الهيئة مِن (12) اثنَيْ عَشَرَ عضوًا

وزير العدل
رئيس مجلس الإدارة

ممثل من
وزارة العدل

ممثل من
وزارة الداخلية

ممثل من
وزارة التجارة

ممثل من
ديوان المظالم

عضو هيئة تدريس
التخصصات الحقوقية

عضو هيئة تدريس
التخصصات الشرعية

خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعيةُ العموميَّةُ مِن الأعضاء الأساسيين في الهيئة

محامٍ
ممارس

محامٍ
ممارس

محامٍ
ممارس

محامٍ
ممارس

محامٍ
ممارس

صلاحيات مجلس إدارة الهيئة

- تصريف شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها
- تكوين اللجان اللازمة لمساعدة المجلس في ممارسة مهماته
- المشاركة في وَضْع وتقويم البرامج التأهيليَّة والتدريبيَّة في مجال المهنة مع الجهات المختصَّة
- تلقِّي ما يُقدَّم إلى الهيئة مِن شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية ومحاولة تسويتها
- وضع قائمة دوريَّة بأسماء المحامين المُتبرِّعين لتقديم المَعونة القضائيَّة
- التصرُّف في أموال الهيئة الثابتة والمنقولة بما يُحقِّق أغراضها، وفقًا لما تُحدِّده اللوائح الماليَّة
- إعداد خطة عمل للهيئة
- إعداد تقرير سنوي بأعمال الهيئة
- إعداد الحساب الختامي

ثانيًا: الجمعية العموميَّة:

تتكوَّن الجمعيَّة العُموميَّة للهيئة السعودية للمحامين مِن جميع الأعضاء الأساسيين

اختصاصات الجمعية العمومية

- إقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة
- إقـــرار الضوابـط والمعاييـر الخاصـة بقبـول طلبات عضويـة الانتسـاب
- إقـرار رســوم العضويـة وأي مقابـل مالـي تتقاضــاه الهيئـة، وتحديـد آليـة السـداد
- انتخـــاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهــم في التنظيم
- الموافقـــة على حسابـــات الهيئـــة الختاميَّة
- اعتماد التقرير السنوي لأعمال للهيئة

ثالثًا: الأمانة العامة للهيئة:

جهاز تنفيذيٌّ يتكوَّن مِن عدة إدارات، يرأسُه الأمينُ العام الذي يُعيِّنه مجلس الإدارة لتنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة، وفقَ صلاحياتٍ مُخوَّلة له مِن قِبَل مجلس الإدارة وميزانية مُعتَمَدة مِن الهيئة، وللأمين العام تعيينُ عددٍ كافٍ مِن العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهماته، كما أنَّ له صلاحية توزيع المهمات والأعمال على العاملين المرتبطين به.

اختصاصات الأمين العام

- التصديـــقُ على صحـــة توقيعـــات الأعضـــاء الأساسييـــن
- مراجعـــةُ الأعمـــال اليوميَّـــة للأمانة العامة
- إرساءُ ضوابط الرقابة الداخليَّـــــة
- مسؤوليـــة إعـــداد الإستراتيجيـــات والتقاريـر الماليـة الدقيقـة
- مسـؤولية أداء المهـام أمـام مجلـس الإدارة
- تقديـــم تقييـــم عن أداء الهيئـــة إلى مجلس الإدارة

الهويـــــة المؤسسيـة للهيئـــــة

الرؤية

الارتقاءُ بالأداء المهنـيِّ القانونـيِّ، وتطويـرُ قِطـاع مُمارَسـة الخدمـات القانونيَّـة؛ ليكـونَ قطاعًـا رائـدًا يُسـهم فـي التنميـة، وأنْ تكـون مهنـة المحامـاة خيـارًا إسـتراتيجيًّا لتحقيـق العدالـة.

الرسالة

بناءُ مجتمعٍ مهنـيٍّ قـادرٍ على تقديم خدمات قانونيَّة احترافيَّة؛ لتحقيق العدالة، وبناء الوطن وتنميته، مِن خلال تبنِّي أدوات وخُطط عملٍ ومعاييرَ مهنيةٍ مُستقاة مِن التجارب الدوليَّة، بما يُمَكِّن الهيئة مِن القيام بواجباتها بكفاءةٍ وفعاليةٍ.

القيم المؤسسية

- **النَّزاهة:** نعمل مع جميع أصحاب المصالح بصدقٍ ونزاهةٍ، ونُطبِّق أعلى المعايير المهنية.
- **الاحترافيَّة:** نسعى لتقديم خدمة مهنية مُتميزة، وفقًا للممارسات الرائدة لتحقيق العدالة.
- **العناية:** نتواصَل بلُغة العطاء، ونُولي اهتمامًا بأعضائنا والمُجتمَعات التي نتفاعل ونعمل معها بكفاءةٍ ومهنية.
- **قيمة مُضافة للمجتمع:** نُسهِم في إعطاء خدماتنا قيمةً مُضافة لعملائنا، والارتقاء بمُجتمعاتنا.

ملخص نشاطات الهيئة خلال العام المالي (2021م)

الاجتماعات والقرارات

اجتماعات مجلس إدارة الهيئة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات الجمعية العمومية	اجتماعات اللجنة العليا للجان المحامين
5	5	2	4

الخدمات القانونية الإلكترونية

خدمة في سجل المنشأة القانونية	مشروعًا إلكترونيًا	نماذج إلكترونية
11	11	5

الدورات التدريبية والبرامج التعريفية

دورة تدريبية	ورش عمل	حلقات نقاش	ملتقى مهنيًّا
17	5	2	12

سياسات الهيئة		مبادرات الهيئة	مشروعات الهيئة
داخلية	خارجية	مبادرات	مشروعات
11	2	5	10

اتفاقيات التعاون	مذكرات التفاهم	اللقاءات الشهرية	استطلاعات الرأي	عالم النخبة
اتفاقيات	مذكرات	لقاءات شهرية	استطلاعات	اتفاقية
4	5	2	4	24

2

الإطار التنفيذي
للهيئة السعودية للمحامين

الهيئة السعودية للمحامين هيئةٌ مِهنيّةٌ تتمتَّع بشخصيّةٍ اعتباريّةٍ وذِمّةٍ ماليّةٍ مُستقلّةٍ، وتعمل تحتَ إشراف وزارة العدل، ولها أهدافٌ محددةٌ نَصَّ عليها تنظيمُ الهيئة في مادته الثانية، والتي منها: "رَفْع مستوى مُمارَسة المحامين لمهنتهم، وضمان حُسن أدائِهم لها، والعملُ على زيادة وَعْيِهم بواجباتهم المهنيّة، وذلك وفقًا لهذا التنظيم والأنظمة المَرْعيّة الأخرى".

وفي هذا الإطار اعتمدتِ الهيئةُ في إطارها التنظيميِّ قِسمَينِ تعمل مِن خلالهما على رعاية مَصالح أعضائها الأساسيين المتعلقة بمُمارَسة المهنة، وتقديم الخِدْمات اللازمة لهم في هذا الشأن، ومُشارَكة الجهات المختصَّة في وَضْع البرامج التأهيليَّة والتدريبيَّة في مجال المهنة وتقويمها، وتقديم العَوْن الحُقوقيِّ للمُستحِقّين، والمشورة الفنيَّة في مجال اختصاصها.

القسم الأول: منظومات الهيئة السعودية للمحامين

تَضُمُّ الهيئة السعودية للمحامين إطارًا تنظيميًّا يحوي (3) ثلاث منظومات هي:

أولًا: أكاديمية هيئة المحامين

هي الذِّراعُ التعليميُّ للهيئة السعوديَّة للمحامين، والتي تَضْطَلِع بالصلاحيات الواردة بمُوجَب تنظيمها المُعتَمَد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) بتاريخ: (1436/07/08هـ)، الموافق: (2015/04/27م)، والذي مَنَحَ الهيئةَ صلاحية وَضْع البرامج التأهيليَّة والتدريبيَّة في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدَّورات، وإقامة المُؤتَمَرات والندوات واللِّقاءات والمُلتَقَيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة والاستشارات القانونية والمُشارَكة فيها، وفقًا للإجراءات المُقرَّرة في هذا الشأن، وتُشارك الأكاديميَّةُ أعمالَها وعددًا مِن برامجها مع جهاتٍ مختصَّة بالتدريب والتأهيل محليًّا ودوليًّا؛ لتقديم أفضل المُمارَسات والخبرات، وتقديم مستوى احترافيٍّ بجودةٍ عاليةٍ.

وتَضُمُّ أكاديميةُ الهيئة عددًا مِن النشاطات والفعاليات والدورات وورَش العَمَل والبرامج التدريبيَّة والمُؤتَمَرات والمُلتَقَيات والاتِّفاقيَّات والبرامج التعريفيَّة وحلقات النِّقاش؛ كما سيَعْرِضُها التقريرُ مُفَصَّلًا في الفصل الثالث.

ثانيًا: اللجنة العليا للجان المحامين

هي لجنة مُشَكَّلة وفق لائحة لجان المحامين، تتكوَّن مِن رؤساء اللجان في كل منطقة، وترتبط مباشرةً باللجنة التنفيذية للهيئة السعودية للمحامين، وتختص بتفعيل لجان المحامين في جميع مناطق المملكة، وتعزيز التواصل والتجانس فيما بينها، ومناقشة توجهات الهيئة وإستراتيجيتها التشغيلية، وطَرْح عدد من المقترحات والمبادرات التي تخدم توجهات اللجان وأهدافها وتحديد آلية تنفيذها بما يَتواءَم مع مُبادَرات الهيئة ومشروعاتها، ويُسهم في تطوير البيئة العدليَّة، ويُضفي إسهاماتٍ كبيرةً للارتقاء بالأداء المهني القانوني.

لجان المحامين

لجانٌ مُنبثقَةٌ مِن اللجنة التنفيذيَّة تُعنَى بالتواصُل المهنيّ والاجتماعيّ، مُوزَّعة على المناطق الإداريَّة بالمملكة؛ بحيث تُمثِّل المحامين الممارسين والمتدرِّبين، وكذلك المنتسبين مِن أعضاء الهيئة والمَعْنِيِّين بأهدافها.

أهداف لجان المحامين

- توثيق أواصِر التواصُل المهنيّ والاجتماعيّ.
- مُساندة الهيئة في إيصال رسالتها للمحامين، وتحقيق أهداف تنظيمها.
- تكوين كَفاءاتٍ إداريَّةٍ مُؤهَّلةٍ لعُضويَّة مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وقادرةٍ على خدمة المحامين.
- تلمُّس احتياجات المحامين في جميع مناطق المملكة، وإيصالها إلى مجلس إدارة الهيئة عبر اللجنة التنفيذيَّة.

صلاحيات لجان المحامين

- مُناقَشة الموضوعات والمُقترَحات التي يُقدِّمها الجمهورُ المستفيدُ مِن خدمات الهيئة، وتلمُّس ردود أفعالهم حول أيِّ تغييراتٍ أو سياساتٍ جديدةٍ تَوَدُّ الهيئة تَبنِّيها، على أن يتمَّ ذلك بعد مُوافَقة اللجنة التنفيذيَّة.
- إبداء الرأي والتوصية في كلِّ ما مِن شأنه المُساهَمة في تطوير البرامج التأهيليَّة وتقديم الدورات التدريبيَّة في مجال المهنة وتقويمها.
- تقديم الرأي الفنِّي فيما يُحال مِن الأمانة العامة بطلَب تقدير أتعاب المحاماة المُتنازَع عليها.
- تقديم المشورة والدعم فيما يتعلَّق بالمَعونة القضائيَّة، والإشراف على العيادات القانونيَّة.
- تقديم التوصيات والمُقترَحات لأيِّ موضوعٍ قد تطلُب اللجنةُ التنفيذيَّةُ دِراستَه.

ثالثًا: مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم

التأسيس:

تأسَّسَ مركزُ هيئة المحامين للتسوية والتحكيم بمُوجَب الترخيص الصادر مِن قِبَل اللجنة الدائمة لمراكز التحكيم السعودية، وبما يتوافَق مع لائحة قواعد الترخيص لمراكز التحكيم السعودية، ولائحة المعايير الاسترشاديَّة لتحديد أتعاب المُحكِّمين ومَصاريفهم لدى المراكز، وبما يتوافَق مع نظام التحكيم السعوديّ ولائحته التنفيذيَّة، ويتمتَّع المركزُ بالشخصيَّة المعنويَّة المستقلَّة إداريًّا وماليًّا.

أهداف المركز

- تسوية المُنازَعات ذات الصِّلة بعلاقة المحامين مع عُمَلائهم عند النِّزاع، أو أي نزاعٍ ذي طابعٍ تجاريٍّ يتَّفق أطرافُه على تسوية النِّزاع تحكيمًا، أو مِن خلال التوفيق والصُّلح في إطار المركز.
- النظَر في الشكاوى وتسويتها، وتقديم الخبرة الفنيَّة في مجالها.
- توفير الوسائل البديلة للفصل في النِّزاعات عبر المحاكم.

مجلس إدارة مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم:

أصدر معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني، قرارًا إداريًّا خلال العام المالي (2021) بتشكيل مجلس إدارة مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم، يتكون من:

سعادة الأمين العام للهيئة
السعودية للمحامين

سعادة الدكتور/
سعود بن عبدالعزيز المشاري

سعادة الدكتور/
ماجد بن عبدالرحمن الرشيد

سعادة الدكتور/
محمد بن عبدالله الزامل

سعادة المحامي/
محمد حسن بن عبدالله سراوق

مهام المجلس

- إدارة شؤون المركز والإشراف عليه.
- المحافظة على استقلالية المركز وحفظ حقوق الأطراف المتنازعة.
- اعتماد اللوائح الداخلية والقواعد الإجرائية والأخلاقية.
- إصدار اللوائح الإدارية والمالية.
- اختيار رؤساء مكاتب التحكيم والتوفيق والصلح.
- اعتماد التقارير السنوية لأعماله.

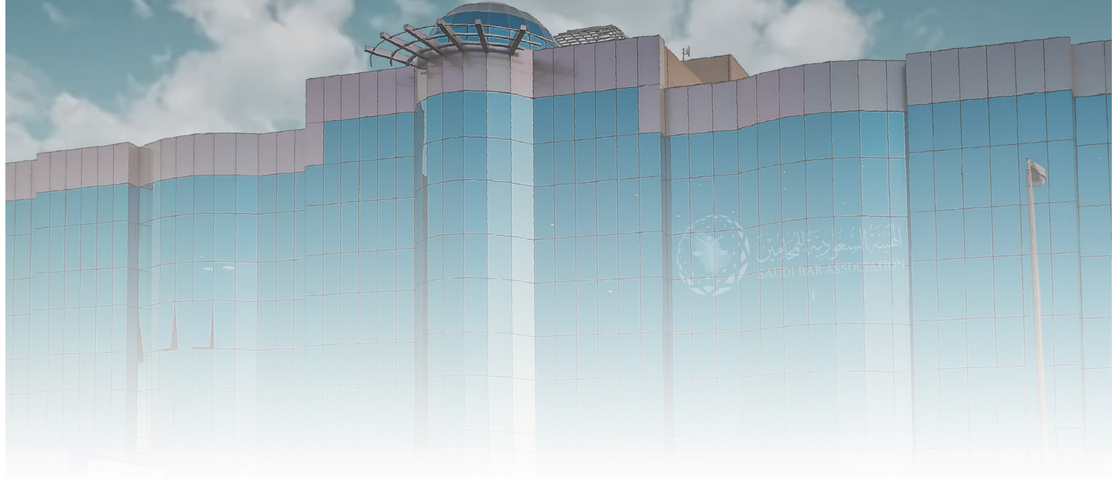

القسم الثاني: الخطة الخمسية للهيئة السعودية للمحامين:

أعـدَّت الأمانـةُ العامـةُ الخطـةَ الإسـتراتيجية الخَمْسِـيَّة وفـقَ آليـاتٍ وخُطـطِ عمَـلٍ ومبـادراتٍ حديثـةٍ، وقـد عَمِلَـت الهيئـةُ خلال العام المالي (2021) على تحليل الوضع الراهن والمُقارَنة المَرجعيَّة، ثم تحديد الخيارات والتوجُّهات الإستراتيجية، وبناء الخطة الإستراتيجية، وعقدت في سبيل ذلك اجتماعات التوافُق على الخطة الإستراتيجية، مِن خلال (الأهداف، والمبادرات، والمؤشرات، وحوكمة تنفيذ الإستراتيجية)، وصولًا إلى المواءمة الإستراتيجية وبناء الخطط التشغيلية.

وقد أسفرتْ عملية تجميع الأنشطة المتشابهة عن

36	6	45	8
مبادرة	برامج	مؤشرًا	مؤشرات إستراتيجية

برنامج الاتصال القطاعي والمجتمعي	برنامج تنمية اقتصاديات المهنة	برنامج التمكين المهني
برنامج تطوير الهيئة وتعزيز مواردها وإمكانياتها	برنامج التطوير المهني	برنامج تحسين العضوية

3

نشاطات الهيئة السعودية للمحامين
خلال العام المالي 2021م

اجتماعات الهيئة

أولاً: اجتماعات مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين:

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين خمسة اجتماعات خلال العام المالي (2021)

الاجتماع الأول:

عُقِد الاجتماع الأول يوم (الثلاثاء)، (1442/08/24 هـ)، الموافق: (2021/04/06م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زووم)، وذلك بحضور كلٍّ مِن: معالي الشيخ الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني) وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة. وقد ناقش سعادة أعضاء المجلس خلال الاجتماع المحاور الآتية:

المحور الأول: استعرض جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الأول، والاطلاع على محضر اجتماع مجلس الإدارة الرابع (2020/4)، وناقش سعادة الأعضاء تقرير الأمانة العامة الملخص للربع الأول لعام (2021)، وقد تضمن المحورُ نقاشًا حول قواعد الخبرة والمشورة الفنية وأبرز الفروقات بينها وبين قواعد تقدير أتعاب المحامين مع عملائهم عند النزاع، والأسباب والحيثيات الداعية لتحديث قواعد التقدير وتغيير مسماها، كما ناقش الأعضاء أيضًا لائحة العيادات القانونية، وأبرز الإجراءات والتنظيمات والأحكام التي تحتويها اللائحة، وحاجة الجامعات حاليًا إلى وجود سياسات ولوائح تُنظِّم عمل العيادات القانونية، مع مراعاة أن يكون المسمى المُقترَح متوافقًا مع الممارسات المهنية، وبناءً على ذلك كلَّف مجلسُ الإدارة الأمانةَ العامة بإعداد نسخةٍ مُحدَّثة مِن المشروع، ودراسة مُقترَح لتعديل مُسمَّى (العيادات القانونية)، ورفعه إلى المجلس لاستكمال الإجراءات النظامية.

المحور الثاني: تضمَّن هذا المحور متابعة سعادة الأعضاء لقرارات مجلس الإدارة في العام المالي (2020)، واستعرَض إجراءات مُراجعة أسماء المرشَّحين لإدارة مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم، وقرار التشكيل بمنطقتي مكة المكرمة والشرقية.

المحور الثالث: استعرَض هذا المحور تقرير مشروع الخطة الإستراتيجية الخمسية للأعوام (2022 – 2026) ومراحله المنتهية، ونتائج تحليل الوضع الراهن، والدراسات المقارنة، والممارسات الدولية، والهيئات المهنية الوطنية، ونتائج وِرَش العمل والمقابلات الشخصية، ومستخلص ورشة استشراف القادة، والخيارات الإستراتيجيَّة المتاحة للهيئة.

المحور الرابع: تضمَّن هذا المحور مناقشة لائحة الانتخابات التي تسعى إلى تنظيم أعمال الانتخابات التي تجرى في إطار عمل الهيئة، والإشراف عليها، وإعلان نتائجها التي تُوضِّح الأحكام المنظمة لعمل اللجنة، خاصة ما يتعلق بحضور أعضائها ورئاستها وبداية عملها وانتهائها.

المحور الخامس: استعرض التقرير السنوي للعام المالي (2020).

المحور السادس: استعرض القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (2020).

المحور السابع: استعرض تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي (2020).

المحور الثامن: تضمن الدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية الخامسة؛ وذلك لاستكمال المتطلبات النظامية وإنفاذ اختصاصات المجلس.

الاجتماع الثاني:

عُقِد الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء: (1443/01/09 هـ)، الموافق (2021/08/17م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زووم)، وذلك بحضور معالي الشيخ الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة. وقد ناقش سعادة أعضاء المجلس خلال الاجتماع المحاور الآتية:

المحور الأول: استعرض هذا المحور جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الثاني للعام المالي (2021)، ومحضر اجتماع مجلس الإدارة الأول (2021/1)، المُنعقِد بالاتصال المرئي عبر برنامج (زووم)، يوم (الثلاثاء)، بتاريخ:(1442/08/24هـ)، الموافق: (2021/04/06م) بجميع محاوره، كما تضمَّن المحور عرضًا للموازنة التقديرية للعام المالي (2021)، ومقارنتها بالإيرادات والمصروفات الفعلية حتى تاريخ: (2021/07/31م)، وتقرير النقد المتوفر في البنوك حتى تاريخ: (2021/08/15م)، كما ناقش سعادة أعضاء المجلس إجراءات تأسيس مركز التسوية والتحكيم، وعملية إعداد العقد المُوحَّد لعقود المحاماة؛ بحيث يكون سندًا تنفيذيًّا، وبناء على ذلك كُلِّفت الأمانة العامة بالتنسيق مع لجان المحامين بإعداد خطة تنفيذية للجان المحامين للعمل على إعداد عقد أتعاب المحاماة المُوحَّد، ثم عرضه على المجلس.

المحور الثاني: استعرض آخر ما توصَّلتْ إليه مراحل مشروع الخطة الإستراتيجية الخمسية (2022 – 2026م)، بدءًا بالصيغة المُقترَحة لرؤية الهيئة ورسالتها، ثم الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية المُندَرِجة تحت محاورها، ثم البرامج والمبادَرات المُقترَحة لتحقيق هذه الأهداف، والخطة الزمنية لها، ثم مؤشرات الأداء التي تقيس مدى تحقق تلك الأهداف، وانتهاءً بالجدول الزمني لمرحلة المواءمة الإستراتيجية للمشروع.

المحور الثالث: استعرض هذا المحور أعمالَ اللجان وانطلاقة فعالياتها، وتعميم معالي نائب وزير العدل على كافة المحامين برقم: (13/ت/8561)، وتاريخ: (1442/12/26هـ)؛ بشأن التنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين في جميع الفعاليات والبرامج والمُبادَرات، وآخر تطوُّرات نقل أعمال جميع لجان المحامين مِن الغُرَف التجاريَّة إلى الهيئة، ومرئيات وزارة التجارة واتحاد الغُرَف السعودية.

المحور الرابع: عرَض قرار مجلس الوزراء رقم: (681)، بتاريخ: (1442/11/19هـ)؛ المتضمن تعديل الفقرة (1) من المادة (الثالثة) من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (1436/07/08هـ)، وذلك بحذف كلمة: (السعوديون) مِن تعريف العضوية الأساسية؛ ليصبح نص الفقرة كما يأتي: «العضوية الأساسية: ويتمتع بها المحامون المُرخَّص لهم بمزاولة مهنة المحاماة في المملكة الذين سددوا رسوم العضوية السنوية المقررة».

المحور الخامس: استعراض الإصدار الثاني من (لائحة الحاضنة القانونية).

المحور السادس: عرض موجز لمبادرة (شمل) إحدى مبادرات وزارة العدل لبرنامج التحوُّل الوطني.

الاجتماع الثالث:

عُقِد الاجتماع الثالث يوم الأربعاء: (1443/04/26 هـ)، الموافق: (2021/12/01م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زووم)، وذلك بحضور كلٍّ مِن معالي الشيخ الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني) وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة.

وقد ناقش سعادة أعضاء المجلس خلال الاجتماع المحاور الآتية:

المحور الأول: مناقشة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الثالث، والاطلاع على محضر مجلس الإدارة الثاني، وتقرير الأمانة العامة الملخص للربع الثالث لعام (2021).

المحور الثاني: استعرض عرضًا موجزًا لمبادرة (شمل)، ومذكرات التفاهم الخاصة بها، وتفعيل ميثاق أتعاب المحاماة، والمراحل التي تمت بين الهيئة والوزارة ومرئيات أعضاء المجلس حيالها، والمراحل التي مِن المناسب التدرج فيها للوصول إلى عقد استرشادي مُوحَّد، ومراحل مشروع الخطة الإستراتيجية، بدءًا بالصيغة المُقترَحة لرؤية الهيئة ورسالتها، ثم الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية المُندَرِجة تحت محاورها، ثم البرامج والمبادَرات المُقترَحة لتحقيق هذه الأهداف، والخطة الزمنية لها، ثم مؤشرات الأداء التي تقيس مدى تحقُّق تلك الأهداف، انتهاءً بالجدول الزمني لمرحلة المواءمة الإستراتيجية للمشروع.

كما استعرض المحور الثاني الإصدار الثاني من (لائحة الحاضنة القانونية)، التي عملتْ عليها الأمانة العامة بناءً على قرار مجلس الإدارة في اجتماعه الأول لعام (2021م)، وطلب كلية القانون بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن إنشاء حاضنة قانونية، ومشروع لائحة المنصات الإلكترونية، وما توصلت إليه الاجتماعات مع وزارة التجارة.

المحور الثالث: تضمن مناقشة تمكين المحامي من دخول المحاكم والجهات القضائية؛ بهدف تعزيز دور المحامين وتمكينهم من أداء أعمالهم، ومنحهم مزيدًا مِن الضمانات الإدارية، كما استعرض المحور مناقشةً حول ميثاق مشروع إعادة النظر في ضوابط الحضور الإعلامي بعد رَصْد عددٍ مِن المخالفات المهنية التي لم تُراعِ الأصول الشرعية والأنظمة المرعية الأخرى.

وبناء عليه اتُّخِذ قرارٌ يَقضي بتفعيل دور مركز الرصد المهني والتنسيق المستمر مع الوزارة في ذلك، وضرورة التوعية الإعلامية للمحامين مِن خلال النشر الإلكتروني في المنصات المخصَّصة لها.

المحور الرابع: استعراض مقترح تعديل فئات عضويات الهيئة السعودية للمحامين؛ مما يُسهم في تحقيق الاستدامة المالية للهيئة، وتسهيل اشتراكات المحامين، وتنوع مصادر الدخل، وموازنة الأعباء المالية.

المحور الخامس: استعرض مناقشة برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين.

المحور السادس: تضمن استعراض آخر ما توصَّلتْ إليه أعمال اللجنة العليا للجان المحامين، والاطلاع على مُسَوَّدة قرارات كلٍّ مِن لجنة المدينة المنورة، ولجنة عسير، ولجنة القصيم.

المحور السابع: الدعوة إلى الجمعية العمومية الاستثنائية.

الاجتماع الرابع:

عُقِد الاجتماع الرابع يوم الاثنين: (1443/05/23هـ)، الموافق (2021/12/27م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زووم)، وذلك بحضور معالي الشيخ الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة.

وقد ناقش سعادة أعضاء المجلس خلال الاجتماع المحاور الآتية:

المحور الأول: استعرض خلاله جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الرابع للعام المالي (2021م)، ومحضر اجتماع مجلس الإدارة الثالث (2021/3)، وتقرير الأمانة العامة الملخص للربع الثالث لعام (2021).

المحور الثاني: تضمن مناقشة مشروع عقد أتعاب المحاماة المُوَحَّد، والإجراءات التي تمت مع وكالة الوزارة للشؤون القضائية ووكالة الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي.

المحور الثالث: استعرض نتائج اللجنة المُشَكَّلة لدراسة قواعد الخبرة والمشورة الفنية الصادرة عن الهيئة.

المحور الرابع: استعرض أهمية دور لجان المحامين في تعزيز أواصر التواصل المهني والاجتماعي بين منتسبي مهنة المحاماة في مختلف المناطق الإدارية، ومدة اللجان التي شُكِّلَتْ حديثًا في منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، والتي ستنتهي مع دورة مجلس الإدارة الحالية، وحاجة استمرار أعمال لجان المحامين لتحقيق أهدافها، ومساندة تنظيم الهيئة في إيصال رسالتها إلى المجتمع وتحقيق أهدافها، وتعزيز مشاركة المحامين في الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها الهيئة، وتوثيق العلاقات بين المحامين والجهات ذات العلاقة، وتلمُّس احتياجات المحامين في مختلف مناطق المملكة، وتضمن الحديث حول مشروع نظام المحاماة، وإبداء مرئيات أعضاء المجلس تجاهه.

المحور الخامس: استعراض الميزانية العامة للعام المالي (2022م).

المحور السادس: وقد تطرَّق الحديث فيه حول لائحة المنصات الإلكترونية، والرسوم المُدْرَجة فيها، وأهمية ضبط العمل الإلكتروني، وضرورة مشاركة المحامين في الأنظمة الحديثة (نظام الإثبات - نظام الأحوال الشخصية)، وأهمية ضبط المسميات المهنية للمحامين.

الاجتماع الخامس:

عُقِد الاجتماع الخامس بتاريخ: (1443/05/27هـ)، الموافق: (2021/12/31م) بالتمرير، وأُصدِرَتْ فيه القرارات الآتية:

- تمديد تكليف المشرف العام على الأمانة العامة.
- تكليف وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية برئاسة اجتماع الجمعية العمومية السادسة الاستثنائية.

ثانيًا: اجتماعات اللجنة التنفيذية

عَقَدت اللجنة التنفيذية خلال العام المالي (2021) خمسة اجتماعات، ناقشت خلالها عددًا من المحاور، وانبثق منها عدة قرارات؛ أهمها:

- الموافقة على مشروع الخطة الإستراتيجية الخمسية (2022 - 2026).
- الموافقة على توسِعَة مقر فرع الهيئة في مدينة جدة.
- تطوير قواعد تقدير الأتعاب.
- تفعيل مشروع منصة الاعتماد المهني السعودي للقانونيين.
- العمل على مشروع اقتراح تعديل نظامي لمعالجة وضع الجمعيات القانونية.

ثالثًا: اجتماعات الجمعية العمومية

عقدت الجمعيةُ العمومية للهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2021) اجتماعين؛ جاء الأول يوم الخميس (1442/10/15هـ)، الموافق: (27/05/2021م) عبر الاتصال المرئي (زووم)، وقد تضمن الاجتماع بنودًا ثلاثة:

البند الأول: التصويت على القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (2020م).

البند الثاني: التصويت على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (2020 م).

البند الثالث: التصويت على اعتماد التقرير السنوي لعام (2020 م).

وقد بلغ عدد المُسجَّلين لحضور الجمعية العمومية الخامسة: (26,50%) مِن عدد الأعضاء، وبذلك لم يكتمل النِّصاب القانوني الوارد في الفقرة (1) مِن المادة السادسة مِن تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، الصادر بمُوجَب قرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (1436/07/08هـ)، القاضي بالمُوافَقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين؛ حيث بلَغ عددُ الأعضاء الأساسيين (2045) عضوًا؛ مما يستلزم معه مُشاركة (1023) عضوًا أساسيًّا، وعليه أُعْلِنَ عن انعقاد جمعيةٍ عموميَّةٍ قادمة، بعد استكمال الإجراءات اللازمة، ووفقًا للمادة السادسة مِن تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.

أما اجتماع الجمعية العمومية الثاني، فانعقد يوم الاثنين: (1442/11/13هـ)، الموافق: (2021/06/23م)، عبر الاتصال المرئي (زووم)، وقد تضمن الاجتماع بنودًا ثلاثة:

البند الأول: التصويت على القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (2020م).

البند الثاني: التصويت على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (2020م).

البند الثالث: التصويت على اعتماد التقرير السنوي لعام (2020 م).

وقد أسفر الاجتماع عن النتائج الآتية:

رابعًا: اجتماعات اللجنة العليا للجان المحامين

عَقَدَت اللجنةُ العليا للجان المحامين خلال العام المالي (2021) أربعةَ اجتماعاتٍ ناقشتْ خلالها عددًا مِن المحاور، واتخذتْ في سبيل تمكين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية عددًا مِن القرارات؛ منها:

- التعريف بلجان المحامين أمام الجهات ذات العلاقة مِن خلال التعاميم والمنشورات التعريفيَّة.
- تنسيق اللجان مع إمارات مناطق المملكة، والغُرَف التجارية، والجامعات، والجهات ذات العلاقة بمهنة المحاماة وقطاع الأعمال؛ لتوقيع اتفاقيات تعاوُن وتفعيلها.
- تشكيل صندوق دعم للجان المحامين يُدار مِن قِبَل الهيئة، ويكون دخلُه مِن المحامين وأعضاء اللجان أو غيرهم.
- تكليف الأمانة العامة بإعداد وَرَش عمل مُتخصِّصة وتفصيليَّة لكل لجنةٍ في كلٍّ مِن: (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، المنطقة الشرقية)، على أن تتزامن مع الاجتماع الدوري لكل لجنة.
- إعداد دراسة مِن قِبَل اللجان تتعلق بتعزيز مهنة المحاماة وتمكينها ودعم اقتصادياتها، مِن خلال تقديم دراسات تتعلق بـ(حصر الترافُع في ثلاثة وكلاء، وبيوت الخبرة، والممثِّل النظامي)، ورفعها إلى مقام معالي وزير العدل.
- إعادة مراجعة منصة كفاءات قانونية.

قطاع الخدمات القانونية

طوَّرت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2021) عددًا مِن الخدمات القانونية الإلكترونية عبر الموقع الرسمي للهيئة (https://sba.gov.sa)، وقد شَمِل هذا التطويرُ المنصات والخدمات والنماذج والمشاريع الإلكترونية:

أولًا: منصة عضويتي:

- إشعار تذكير بتجديد العضوية قبل انتهائها بشهر، ثم قبل انتهائها بأسبوعين، ثم يوم انتهاء العضوية.
- إمكانية طلب تغيير نوع الكيان القانوني عبر منصة عضويتي.
- تمكين الأعضاء من إضافة الحساب البنكي الخاص بالمنشأة.
- إضافة خدمة نقل ملكية المنشأة القانونية.
- تطوير صفحة إنشاء حساب جديد في منصة عضويتي لتشمل السعوديين والمقيمين، ودول مجلس التعاون الخليجي، وغير المقيمين.
- ربط صلاحية العضوية بتاريخ انتهاء ترخيص مزاولة مهنة المحاماة.
- تحديث شهادة سجل المنشأة القانونية.
- تمكين مستخدمي العضويات الأكاديمية والمهنية بعد انتهائها مِن طلب عضوية أساسية.
- تمكين الأعضاء من إضافة رقم الهوية الاعتبارية (700).
- تطوير المنشآت القانونية لتحتوي على فروع المنشأة.

ثانيًا: منصة الموقع الرئيسي:

- إنشاء منصة مبادرة المعونة القضائية.

ثالثًا: النماذج الإلكترونية:

- نموذج حصر مسميات المهن القانونية.
- تسجيل الخبراء المقدرين عام (2021م).
- نماذج التسجيل في لجان المحامين.
- تحديث نموذج الشكاوى.

رابعًا: المشاريع الإلكترونية:

- تحسين وتطوير البيئة التقنية والبنية التحتية الداخلية الخاصة بالهيئة.
- تحسين تجربة المستخدم على منصة عضويتي.
- إضافة باركود على الملفات المصدقة الصادرة.
- إعادة تصميم وتطوير واجهات لوحة التحكم الخاصة بالعضوية على منصة عضويتي.
- المشاركة في قياس التحول الرقمي الحكومي – التاسع.
- التوقيع الإلكتروني للمحاضر.
- المنشآت القانونية المعتمدة المُشارِكة في تقديم خدمات قانونية لتصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر.
- منصة تقدير الأتعاب.

إحصائيات قطـــاع الخدمات القانونية 2021م

عدد المحامين المرخص لهم

10485

8848 محاميًا

1637 محامية

عدد المحامين المتدربين

22586

15386 متدربًا

7200 متدربة

عدد الممثلين النظاميين

1533

1097 ممثلًا نظاميًّا

436 ممثلة نظامية

عدد المحامين المتدربين (ساري)

8071

5014 متدربًا

3057 متدربة

عدد الممثلين النظاميين (ساري)

768

546 ممثلًا نظاميًّا

222 ممثلة نظامية

المحامون المنقولون إلى سجل المحامين غير الممارسين

23

محاميًا

المحامون المشطوبون من جدول المحامين الممارسين

426

محاميًا

عضويات الهيئة السعودية للمحامين

2845 عضوًا — العضويات الأساسية

398 عضوًا — العضويات المهنية

420 عضوًا — العضويات الأكاديمية

عدد المتقدمين بطلب الحصول على رخصة وتم رفضهم

318

عدد الشكاوى

806

عدد البلاغات

155

المعونة القضائية

275 حالة — الحالات الواردة

158 محاميًا ومحامية — المحامون المتطوعون

قضايا تقدير الأتعاب

480

زوار المقر

1180

زوار الموقع

300k

سجلات المنشآت القانونية الصادرة عام 2021م

1236

سجلًّا

سياسات الهيئة ولوائحها

أصدَرت الهيئة السعودية للمحامين عددًا مِن السياسات واللوائح خلال العام المالي (2021) لتنظيم بيئة العمل الداخلية، وتنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، والتي بلغت في مجملها (8) سياسات ولوائح.

أولاً: سياسات تنظيم بيئة العمل الداخلية:

أصدرت الأمانة العامة عددًا من السياسات الداخلية لتعزيز بيئة الأمن السيبراني في تعاملاتها الإلكترونية وتعزيز بيئة المشتريات، وقد بلغ إجمالي عدد السياسات الداخلية (6) سياسات ولوائح على النحو الآتي:

1- سياسة المشتريات:

أعدَّت الأمانة العامة هذه السياسة لضبط عمليات الشراء والخدمات المالية داخل الهيئة؛ وذلك بهدف:

- تنظيم الإجراءات ذات الصلة بالخدمات والمشتريات.
- ضبط عمليات الشراء.
- تعزيز الاستدامة المالية للهيئة وتنمية اقتصادياتها.
- رَفْع مستوى جودة المشتريات ومعايير الخدمات المالية.
- تحقيق أفضل قيمة للخدمات والمشتريات، وتنفيذها بأسعار تنافُسيَّة عادلة.
- ضمان الشفافية في جميع إجراءات الخدمات والمشتريات.

2- سياسة إدارة هويات الدخول والصلاحيات:

في إطار توفير متطلبات الأمن السيبراني المبنية على أفضل الممارسات والمعايير المتعلقة بإدارة هويات الدخول والصلاحيات على الأصول المعلوماتية والتقنية الخاصة بالهيئة السعودية للمحامين، وتقليل المخاطر السيبرانية وحمايتها مِن التهديدات الداخلية والخارجية، أعدَّت الأمانة العامة سياسة إدارة هويات الدخول والصلاحيات للتركيز على الأهداف الأساسية للحماية وهي: سرية المعلومات، وسلامتها، وتوافرها، وذلك بهدف: الالتزام بمتطلبات الأمن السيبراني والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

3- سياسة الاستخدام المقبول:

أعدت الأمانة العامة بالهيئة السعودية للمحامين سياسة الاستخدام المقبول للأصول المعلوماتية والتقنية؛ بهدف توفير متطلبات الأمن السيبراني وتقليل المخاطر السيبرانية، المتعلقة باستخدام أنظمة الهيئة السعودية للمحامين وأصولها، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، والعناية بالأهداف الأساسية للحماية؛ وهي: المحافظة على سرية المعلومة، وسلامتها، وتوافرها، وحماية أجهزة الحاسب الآلي، والاستخدام المقبول للإنترنت والبرمجيات، والبريد الإلكتروني ونظام الاتصالات، والاجتماعات المرئية والاتصالات القائمة على شبكة الإنترنت.

4- سياسة الحماية من البرمجيات الضارة:

أعدَّت الأمانة العامة سياسة الحماية من البرمجيات الضارة لحماية أجهزة المستخدمين والأجهزة المحمولة والخوادم الخاصة بالهيئة السعودية للمحامين، وتقليل المخاطر السيبرانية الناتجة عن التهديدات الداخلية والخارجية.

5- سياسة الخصوصية وسرية المعلومات:

في إطار حماية معلومات مُستفيدي الهيئة السعودية للمحامين، أعدت الأمانة العامة سياسة الخصوصية وسرية المعلومات؛ لتأمين المعلومات الشخصية، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية معلومات الزائر الشخصية، ووضع المبادئ الرئيسية والقواعد العامة لمشاركة البيانات.

6- سياسة أمن أجهزة المستخدمين:

في إطار توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للأمن السيبراني، أعدت الأمانة العامة سياسة أمن أجهزة المستخدمين والأجهزة المحمولة والأجهزة الشخصية؛ وذلك بهدف تقليل المخاطر السيبرانية على الأصول المعلوماتية والتقنية للهيئة من التهديدات الداخلية والخارجية؛ بحيث

تُغطي كل جهاز إلكتروني داخل الهيئة، يحتوي على نظام معالجة البيانات أو تخزينها أو إرسالها أو استقبالها أو تصفحها .

ثانيًا: سياسات تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

أصدرت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2021) سياستين لتنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية على النحو الآتي:

1- قواعد السلوك المهني للمحامين:

أصدرت وزارة العدل بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين قواعد السلوك المهني للمحامين؛ وذلك بهدف تطوير مهنة المحاماة والارتقاء بمعاييرها المهنية، وضبط مسؤولية المحامي في ممارسته لمهنته، وتوضيح مسؤوليته تجاه عملائه وزملائه والجهات العدلية والمجتمع، وتعزيز الحماية النظامية للمحامي ولعملائه وللأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في ممارسات المحامي المهنية، ورفع كفاءة أداء المنظومة العدلية بزيادة مستوى الاحتراف القانوني وتعزيز جوانبه الوقائية.

2- قواعد الخبرة والمشورة الفنية:

هي مجموعة مِن الضوابط والمعايير اللازمة لتنظيم إصدار التقارير الفنية التي تُوضح تقدير الأتعاب المُستحَقَّة للمحامي، ومصاريف الدعوى، وأجرة المثل، والتعويض والضرر، تبعًا لإجراءات الخبرة التي تضمنتها قواعد الخبرة والمشورة الفنية، ووفقًا لمبادئ تقديم المشورة الفنية الآتية:

- احترام العقد المبرم على وجهه الصحيح والمنتج لآثاره القانونية.
- تقدير الأتعاب في حالة عدم وجود عَقْد مُبْرَم بين الطرفين على وجهٍ صحيحٍ، أو في حالة وجود خَلَلٍ جوهريٍّ
- وفقًا للضوابط الآتية:

1- النظر إلى ما عاد على العميل من فائدة.

2- تقدير طبيعة الدعوى أو الاستشارة، ودرجة صعوبتها.

3- عدد الجلسات التي حضرها المحامي.

4- الوقت المستغرق في دراسة الموضوع.

مبادرات الهيئة ومشروعاتها

تضمَّنَت الأهداف الإستراتيجية للهيئة السعودية للمحامين (2016-2020) عددًا مِن المبادرات والمشروعات المهنية والفنية، التي أعاد مجلس الإدارة في دورته الثانية تقييمها وفق الركائز الآتية:

الركيزة الأولى: تمكين المحامي مِن ممارسة المهنة وتحقيق رسالتها بفعالية تامة.

الركيزة الثانية: التوافق والتجانس والتناغم التام بين وزارة العدل والهيئة، والتنسيق المستمر بين الأمانة العامة والوزارة في جميع مبادرات الهيئة ومشاريعها.

الركيزة الثالثة: تحقيق الاستدامة المالية للمحامي والهيئة، مِن خلال تفعيل الموارد المالية المتاحة.

وفيما يأتي عرضٌ لمبادرات الهيئة ومشروعاتها التي تتوافق مع الركائز الثلاث السابقة:

- مبادرات الهيئة:

أولاً: مبادرة توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

مبادرة أَعَدَّتْها الأمانة العامة بالاشتراك مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وذلك في إطار زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في قطاع المحاماة، عبر توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج المستدام، وتهدف هذه المبادرة إلى: تنمية مهارات القوى العاملة السعودية، وتعزيز مساهمتها في قطاع المحاماة، وتوفير فرص وظيفية لخريجي الكليات الشرعية والقانونية، وتوطين الوظائف القيادية، وتمكين المرأة في المجالات القانونية، وتنمية رأس المال البشري الوطني، ورفع الإنتاجية عبر الممكِّنات المختلفة، وتطوير معايير الجودة والاعتماد المهني، ولتحقيق هذه المبادرة عملت الهيئة على إعداد خطة إعلامية وتحديد موعد لإطلاق الخطة.

ثانيًا: مبادرة منصة الشكاوى ومنصة البلاغات ضد منتحلي مهنة المحاماة:

خدمة إلكترونيَّة أتاحَتْها الهيئةُ عبرَ موقعِها الرسمي لتلقي الشكاوى من المتدربين وعملاء المحامين، ضد المحامين، وتقديم البلاغات ضد منتحلي المهنة والمخالفين لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.

وقد عَمِلت الهيئةُ على جدولة المشروع داخليًّا، واستقطاب الكوادر ذات الخبرة والكفاءة في فريق العمل، وأتمتة كامل الإجراءات.

ثالثًا: مبادرة برنامج "ممكن" للتدريب الإلكتروني:

هي مجموعة برامج تدريبية للجهات المهنية يقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)؛ بهدف تأهيل الخريجين لسوق العمل، ويأتي البرنامج بالتنسيق بين (هدف) والهيئة السعودية للمحامين؛ بحيث تتولى الهيئة إعداد البرامج التدريبية وفقًا للنموذج المحدد، ثم يرفع إلى إدارة (هدف) لاعتماده.

وقد أعدَّت الأمانة العامة في سبيل تنفيذ هذه المبادرة: ثلاثة برامج تدريبية، ومفردات للحقائب التدريبية، وخطة إعلامية لإطلاق البرنامج.

رابعًا: مبادرة عقد أتعاب المحاماة الموحد:

هي نموذج استرشادي للعقد الموحد لتقديم الخدمات القانونية، وقد شكلت الهيئة فريق عمل لإعداد نموذج العقد الاسترشادي، وعقدت اجتماعات دورية مع وزارة العدل، وورش عمل، وشكلت لجنة لصياغة العقد الموحد.

خامسًا: مبادرة استضافة البنية التحتية التقنية للهيئة في وزارة العدل:

هي مبادرة من وزارة العدل لتقديم الدعم التقني للهيئة، عن طريق استضافة الهيئة ضمن البيئة العدلية، وتوفير خوادم للهيئة في البيئة العدلية والدعم التقني اللازم لها.

وقد عملت الهيئة في سبيل ذلك على تحويل الاتصال الحالي من مايكرويف إلى الفايبر، والوصول إلى الخوادم للوصول عبر الإنترنت بشكل كامل للاختبار، والتنسيق مع المختصين في الوزارة في ذلك.

مشروعات الهيئة:

أولاً: الاعتماد المهني السعودي للقانونيين:

برنامج أسسته الأمانة العامة بالتعاون مع شركة ارتياد؛ لوضع إطار وطني مُوحَّد يضمن تأهيل الحقوقي لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، وهو مُوَجَّه للمحامين الممارسين والمقبلين على المهنة؛ بحيث يضمن الحد الأدنى من التأهيل المعرفي والمهاري اللازم لممارسة المهنة.

ويستهدف البرنامج تحقيق الهدف الرئيس مِن إنشاء الهيئة السعودية للمحامين، وهو: "رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية".

ثانيًا: لائحة المنصات الإلكترونية لتقديم خدمات المحاماة والاستشارات القانونية:

مشروع أعدته الأمانة العامة لإعداد إطار تنظيمي للمنصات الإلكترونية التي تقدم خدمات المحاماة والاستشارات القانونية، ووضع الضوابط والاشتراطات اللازمة لتقديم الخدمات، ورفع مستوى ممارسة المهنة مِن خلال المنصات الإلكترونية؛ مما ينعكس إيجابًا على جودة خدمات المحاماة والاستشارات القانونية التي تقدم عبر المنصات الإلكترونية.

ولتنفيذ هذا المشروع عملت الهيئة على إرسال اللائحة إلى الجهات ذات العلاقة، ونسقت مع وزارة التجارة لإيجاد الأدوات النظامية اللازمة لتفعيل اللائحة.

ثالثًا: لجان المحامين:

لجان مُوَزَّعة على المناطق الإدارية بالمملكة تُعنى بالتواصل المهني والاجتماعي؛ بحيث تمثل المحامين الممارسين والمتدربين، وكذلك المنتسبين من أعضاء الهيئة والمعنيين بأهدافها؛ وذلك من أجل توثيق أواصر التواصل المهني والاجتماعي في مختلف المناطق الإدارية، ومساندة الهيئة في إيصال رسالتها إلى المجتمع، وتحقيق أهداف تنظيم الهيئة، والتواصل الفَعَّال مع أصحاب المصالح والمستفيدين مِن الخدمات التي تُقدمها الهيئة، والعمل على تلمس احتياجات المجتمع القانوني في مختلف مناطق المملكة، وتعزيز التواصل مع اللجنة التنفيذية التي ترفع المقترحات إلى

مجلس إدارة الهيئة، وتكوين كفاءات إدارية قادرة على تقديم الخدمات المهنية للمجتمع القانوني.

وقد عملت الهيئة في سبيل ذلك على قصر المرحلة الأولى على المناطق الرئيسة، وتحديد مدير تنفيذي لكل لجنة، وتعيين أعضاء اللجان، وتفعيل عمل لجان باقي المناطق بعد استكمال الإجراءات اللازمة من قبل وزارة العدل.

رابعًا: نقل أعمال لجان المحامين بالغرف التجارية إلى الهيئة:

وهو مشروع يهدف إلى نقل أعمال لجان المحامين بالغرف التجارية إلى الهيئة السعودية للمحامين، والتنسيق المباشر مع الهيئة في الأمور المتعلقة بمهنة المحاماة ومنتسبيها، ولإنفاذ هذا المشروع خاطبت الهيئة غرفة الرياض لتوجيه أعضاء لجنة المحامين بالغرفة لإكمال الإجراءات اللازمة لعضوية لجان المحامين في الهيئة.

خامسًا: دليل قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

دليل يُوفِّر معلومات قانونية عن أسماء المحامين والمتدربين في قطاع المحاماة، ومقار ممارستهم للمهنة، وتسهيل الوصول إليهم في المملكة؛ وذلك بهدف رفع مستوى الالتزام بالأنظمة وإجراءات الجهات الحكومية. وقد عملت الهيئة في سبيل تنفيذ هذا المشروع على تحديث قاعدة البيانات حسب قائمة البيانات المرسَلة من وزارة العدل، والتواصل بشكل مستمر مع الجهات ذات العلاقة بطلب البيانات.

سادسًا: الربط مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يَسِّر):

أحد أهم المشروعات التقنية المتعلقة بالتكامل التقني مع جميع الجهات الحكومية، عن طريق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسِّر)، وفي هذا الإطار تعاقدت الهيئة مع شركة تمكين من أجل المساعدة في تحقيق التكامل وفق سياسات برنامج التعاملات (يَسِّر)، وأعادت تشكيل نطاق العقد مع شركة تمكين من أجل شمول الخدمات التطويرية في التكامل مع (يَسِّر)، وعملت على توفير كوادر متخصصة في التكامل.

سابعًا: المنصة الوطنية للعمل التطوعي:

منصة إلكترونية أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ بهدف تفعيل طاقات المجتمع، وإثراء الوطن بمنجزات أبنائه وسواعدهم، من خلال ربط الجهات الموفرة للفرص التطوعية بالمتطوعين، وتوفر المنصة صلاحية الإشراف والمتابعة للجهات المشرفة، والتي تتمثل في الوزارات والهيئات في المملكة حتى تقوم بدورها في الإشراف على الجهات التابعة لها الموفرة للفرص التطوعية، واستخراج التقارير بشكل ميسر.

ومن ثم عملت الهيئة على إنشاء حساب في منصة العمل التطوعي، كجهة مشرفة ومُوفِّرة للفرص التطوعية، وشاركت في ورشة العمل التي عقدتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن بُعد، بعنوان: "تفعيل التطوع من خلال منصة العمل التطوعي".

ثامنًا: الخطة الإستراتيجية الخمسية:

هو مشروع يستهدف رسم وإعداد الخطة الإستراتيجية الخمسية للهيئة السعودية للمحامين للأعوام (2022 - 2026)؛ تفعيلاً لأحكام تنظيمها بما يتوافق مع الرؤية المستقبلية للمملكة، وبما يتواءم مع الخطط العدلية، ويحاكي الممارسات المهنية الرائدة.

تاسعًا: الإلزام بالعضوية الأساسية:

مشروع يستهدف إلزام جميع المحامين المرخص لهم بالتسجيل في العضوية الأساسية لدى الهيئة السعودية للمحامين.

وقد عملت الهيئة على رفع المشروع إلى هيئة الخبراء ومناقشته، وإحالته لمجلس الشورى لاستكمال الإجراء النظامي.

عاشرًا: تعزيز سجل منشأة قانونية لتوثيق المحامين:

مشروع يشترط تعزيز سجلات المنشآت القانونية لتوثيق المحامين الممارسين لمهنة المحاماة والاستشارات القانونية.

اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم

أبرمت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2021) عددًا من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي تنسجم مع إستراتيجيتها؛ وذلك بهدف تحقيق مبادراتها ومشروعاتها، وتعزيز التعاون العلمي المتبادل بين الهيئة والأطراف المتعاونة، ووضع إطار عملي للتعاون في مجال تقديم الخدمات المهنية والقانونية والبحوث والدراسات والتدريب، وتبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بنشاطات الهيئة والأطراف المتعاونة معها.

اتفاقيات التعاون

- الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية
- هيئة سوق المال
- الغرفة التجارية الصناعية بجدة
- الهيئة العامة للمنافسة

مذكرات التفاهم

- كلية القانون بجامعة الأعمال والتكنولوجيا
- كليات الأصالة
- كلية القانون بجامعة دار العلوم
- هيئة حقوق الإنسان
- جامعة الأمير محمد بن فهد

اللقاءات الشهرية

عقدت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2021) لقاءَينِ اثنينِ، ضمن مبادرة اللقاء الشهري التي تعتمد على استضافة عددٍ من العاملين في الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص؛ بهدف تعزيز دور الهيئة في رعاية مصالح أعضائها، وإنفاذ اختصاصاتها الواردة في التنظيم، وتقريب وجهات النظر، وفتح قنوات تواصل مستمرة بين الهيئة السعودية للمحامين وأعضائها، وخلق بيئة تواصلية بين المحامين والهيئة السعودية للمحامين، ومساهمة الهيئة في إيصال الصعوبات والمشاكل المهنية لأصحاب القرار.

اللقـــاء الشهري الخامس

ضيف اللقاء

معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز

ناقش معاليه عددًا من الموضوعات المشتركة بين هيئة المحامين وهيئة السوق المالية، ومدى التعاون بين الجانبين في إنشاء منظومة مناسبة لتأهيل المحامين الذين يقومون بالترافع عن القضايا المرتبطة بالسوق المالية، والحاجة إلى وجود تأهيل معين مثل: اختبار (CME) وغيره لقطاع القانون. كما تطرق معاليه إلى مناقشة دور المحامي في الصفقات والطموحات وصياغة مذكرات الطرح، والتحديات التي تواجه تأسيس الكيان القانوني المستقل، وأثر صدور لائحة المنشآت ذات الأغراض الخاصة في إزالة تلك التحديات، ومدى اكتمال الكيانات المستقلة بصدور لوائح الصناديق الاستثمارية.

اللقـــاء الشهري السادس

ضيف اللقاء

سعادة الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية

الدكتور/ عبدالعزيز بن محمد السويلم

ناقش سعادته الشراكة والتعاون المتبادل بين هيئة المحامين وهيئة الملكية الفكرية، وحاجة هيئة الملكية الفكرية إلى العمل مع المحامين في بناء سياساتها ولوائحها لتحقيق المصالح، وحاجتها إلى مكاتب المحاماة المتخصصة التي تتولى الدفاع عن حقوق المبتكرين والمخترعين ومصالحهم.

كما أشار سعادته أثناء اللقاء إلى أهمية رفع مستوى التعاون بين الملكية الفكرية والمحامين لرفع مستوى الابتكار والمبتكرين محليًّا ودوليًّا بالتزامُن مع التطوُّر الحاصل في المملكة، وفتح باب التعاون لانضمام المحامين إلى عيادات الملكية الفكرية، خاصة مع ارتفاع الحاجة مقابل أعداد المحامين في المملكة.

الدورات التدريبية والبرامج التعريفية

في إطار معايير اختيار البرامج التدريبية التي وضعتها الأمانة العامة للبرامج والدورات التدريبية للمحامين والجهات المقدمة لها، أقامت الهيئة السعودية للمحامين عددًا من الدورات التدريبية والزيارات الميدانية وورش العمل وحلقات النقاش والملتقيات.

والتي بلغ مجملها

36	17	5	2	12
فعالية	دورة تدريبية	ورش عمل	حلقة نقاش	ملتقى قانونيًّا

واستفاد منها

2800

مستفيد

أولًا: الدورات التدريبية

- أخلاقيات مهنة المحاماة
- لمحات على نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم.
- دورة الضمانات في نظام الإجراءات الجزائية
- الاندماج والاستحواذ
- التخصصات الجديدة في مهنة المحاماة
- المسؤولية القانونية للمحامي
- الملكية الفكرية في عقود العمل
- قانون الفضاء
- فاعلية نظام الإفلاس في حماية أصحاب الحقوق
- نظام الإفلاس وممارساته المهنية
- مفاهيم إدارة المشاريع القانونية
- الاحتيال المالي وخيانة الأمانة
- التستر التجاري والمهلة التصحيحية
- تمكين المحامي في ظل رؤية المملكة (2030)
- دور المحامي في الشركات وقطاع الأعمال
- المحاماة بين الواقع والمأمول
- قواعد السلوك المهني

ثانيًا: ورش العمل

- التقرير الائتماني المفهوم والمحتويات
- الاعتماد المهني السعودي للقانونيين
- منهجية المحامي في الدعاوى الجنائية من التمثيل في التحقيق إلى إعداد الدفاع
- الخطة الإستراتيجية الخمسية
- لمحات على قواعد السلوك المهني

ثالثًا: حلقات النقاش

- إضاءات على نظام التكاليف القضائية
- عقود الأتعاب

رابعًا: الملتقيات

- التطوُّر التشريعي في المهنة وأثر القانون على المجتمع
- جهود المملكة في تطوير منظومة التحكيم
- كل ما تحتاجه كمتدرب/متدربة
- تعريف المجتمع بدور المحامي وتطورات وزارة العدل
- دور مهنة المحاماة في تطور القانون
- بمناسبة اليوم الوطني السعودي عقد ملتقى: (جهود المملكة القانونية المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان، والتشريع والقضاء، ومكافحة الفساد، والصحة والتأمين، والمال، والاستثمار)
- مستقبل القضاء والمحاماة بعد التطوُّر الإلكتروني
- قصتي مع مهنة المحاماة
- القانون الرياضي وإجراءاته محليًّا ودوليًّا
- تمكين المرأة في المحاماة
- تجارب ونصائح في مهنة المحاماة
- واحد وتسعون عامًا من المجد والسؤدد

استطلاعات الرأي

إيمانًا بالدور المهني للمحامين واستطلاع آرائهم، وتعزيزًا لتفعيل المشاركة في إبداء المشورة والمقترحات حيال مشروعات الأنظمة واللوائح، شاركت الهيئةُ باعتبارها مظلة المحامين عددًا من الجهات الخارجية في استطلاعات آراء المحامين في اللوائح والأنظمة خلال العام المالي (2021)، ومن ذلك:

أولًا: مشروع نظام التنفيذ الجديد:

استهدف مشروع نظام التنفيذ الجديد استطلاع آراء الفئات الآتية: القضاة، والمحامين، وطالبي التنفيذ والمنفذ ضدهم، والمتخصصين وأعضاء هيئة التدريس، والعموم. وقد هدف مشروع نظام التنفيذ الجديد إلى: رفع كفاءة قضاء التنفيذ، وإنفاذ العقود، وتحقيق العدالة الناجزة وسرعة إيصال الحق لصاحبه بالتوازن مع مراعاة الحقوق الأساسية للمنفذ ضده، ومصلحة المجتمع، وتعزيز العدالة الوقائية، وضبط العقود التنفيذية. كما هدف المشروع إلى: تعزيز إسناد الأعمال غير القضائية إلى القطاعين الخاص وغير الربحي بما لا يخل بالضمانات، وقصر دور القاضي على الأعمال القضائية، وتعزيز التحول الرقمي وضبط إجراءات التنفيذ وتسريعها، بما لا يخل بالجودة والضمانات القضائية، وتحسين تنافسية المملكة، وبيئة الأعمال فيها، ومواكبة أحدث النظريات في التنفيذ المالي وغير المالي بما يتواءم مع السياسة العدلية للمملكة، وتمكين التطوير الإجرائي، وتحقيق المرونة التشريعية بما لا يخل بالضمانات.

ثانيًا: مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية:

نشرت هيئة السوق المالية مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لاستطلاع آراء المحامين والعموم؛ وذلك بهدف تنظيم خيار زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق الأولوية وفقًا للمادة الأربعين بعد المائة من نظام الشركات، بما في ذلك تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم، وذلك ليكون خيارًا إضافيًّا للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية إلى جانب الخيارات المتاحة حاليًّا لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية أو إصدار الرسملة أو تحويل الديون أو الاستحواذ على شركة أو شراء أصل.

ثالثًا: لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية:

نشرتْ هيئة السوق المالية لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية لاستطلاع آراء العموم؛ وذلك بهدف تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمُبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.

رابعًا: لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية:

نشرتْ هيئة السوق المالية تعديلاً للائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ وذلك بهدف تطوير إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية المنظورة أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، والعمل على تطوير الإجراءات المعزِّزة لسرعة نظر الدعاوى وكفاءتها والفصل فيها.

الرصـــد المهنـــي

مبـادرة دشـنتها اللجنـة العليـا لحمايـة مهنـة المحامـاة مـن الانتحـال، والتـي يمكـن مـن خلالهـا تلقـي البلاغـات ضـد منتحلـي المهنـة والمخالفيـن لأحـكام نظـام المحامـاة ولائحتـه التنفيذيـة وقواعـد السـلوك المهنـي للمحاميـن، وذلـك مـن خـلال متابعـة كل مـا ينشـر ويتـداول فـي وسـائل التواصـل الاجتماعـي ورصـد الحسـابات التـي تقـدم خدمـات قانونيـة مِـن غيـر المرخـص لهـم بمزاولـة المهنـة. وتهدف المبادرة إلى حماية مهنة المحاماة وتمكين دور المحامي وتعزيزه، والاستعانة بتقنية المعلومات للحد من عمليات الانتحال المهني، وقد عمل مركز الرصد المهني على رصد الحالات المخالفة لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية وقواعد السلوك المهني للمحامين

وفيما يأتي إجمالي المُخالَفات التي رصدها المركز خلال العام المالي (2021):

مخالفات أحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية وقواعد السلوك المهني للمحامين

271 حالة

مخالفـات انتحـال مهنـة المحامـاة

262 مخالفة

مخالفات المادة (12) مِن نظام المحاماة

1 مخالفة واحدة

مخالفات الإعلانات

3 مخالفات

مخالفات المادة (11) مِن نظام المحاماة

5 مخالفات

إحصائيات تواصل وإعلام

الرسائل النصية

592 رسالة نصية

تويتر الرئيسي

113800 ألف متابع

2851 تغريدة

20132 متابعًا جديدًا

266 تغريدة جديدة

واتساب

133546 تجاوبًا/ردًّا/محادثة

المكالمات الهاتفية

8567 مكالمة

تويتر التواصل

22 ألف متابع

1000 متابعًا جديدًا

7503 تغريدة

113 تغريدة جديدة

انستقرام

2182 متابعًا

البريد الإلكتروني

17849 بريدًا إلكترونيًّا

تليقرام

1098 متابعًا

يوتيوب

2150 متابعًا

لنكد ان

16644 متابعًا

مختصر الخطة الاستراتيجية الخمسية
للهيئة للأعوام (2022 - 2026)

تعريف عام بالمشروع

أهداف المشروع

- بناء الخطة الإستراتيجية.
- تجهيز فريق التنفيذ الإستراتيجي من الهيئة.
- المواءمة الإستراتيجية وبناء الخطط التشغيلية .

المخرجات

- تقرير الوضع الراهن.
- تقرير المقارنة المرجعية
- وثيقة الخيارات والتوجهات الإستراتيجية.
- وثيقة الخطة الإستراتيجية.

الجهد المبذول

+40
شخصًا تم مقابلتهم وأخذ مرئياتهم

+23
اجتماعًا لتحليل للوضع الراهن تم عمله

+100
وثيقة ومرجع تم دراستها وتحليلها

+7
ورش عمل شملت أكثر من 500 محامي

رحلة المشروع

فبراير 2021	مرحلة تحليل الوضع الراهن والمقارنة المرجعية
مارس 2021	مرحلة تحديد الخيارات والتوجهات الإستراتيجية
أبريل 2021	لقاء مجلس الإدارة
أبريل/مايو 2021	مرحلة بناء الخطة الإستراتيجية
يونيو 2021	اجتماعات التوافق على الخطة الإستراتيجية(الأهداف، المبادرات، المؤشرات، وحوكمة التنفيذ للإستراتيجية)
أغسطس 2021	المواءمة الإستراتيجية وبناء الخطط التشغيلية
سبتمبر/أكتوبر 2021	بناء الخطط التشغيلية
نوفمبر 2021	إطلاق الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية داخلياً ووضعها حيز التنفيذ

الأعمال التي تمت

- تقرير تحليل الوضع الراهن
- تقرير المقارنة المرجعية
- ورشة القيادات لتحديد الخيارات والتوجهات
- وثيقة الخيارات والتوجهات الإستراتيجية المعتمدة
- وثيقة الخطة الإستراتيجية
- الخطة الإستراتيجية المتكاملة

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

مهنة ممكنة، ممارس موثوق، هيئة مرجعية وداعمة

الرسالة

تمكين المهنة وحمايتها وتنمية اقتصادياتها لتعزيز مستوى احترافية المحامين والممارسين القانونيين، من خلال الممكنات والضمانات النظامية والفنية.

القيم المؤسسية

- **المهنية**
- **الاستقلالية والمسؤولية**
- **الشراكة والتكامل**
- **الرعاية والاهتمام**
- **التنوع والشمول**

خريطة الأهداف الاستراتيجيـــــة

الرؤية	مهنة ممكنة، ممارس موثوق، هيئة مرجعية وداعمة		
محاور التركيز	**المهنة**	**الممارس**	**الهيئة**
الأهداف الاستراتيجية	• تمكين المهنة وتنمية اقتصادياتها • تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية	دعم تأهيل وتطوير الممارسين مهنياً	تعزيز ممكنات الهيئة ودورها المرجعي
الأهداف التشغيلية	• تعزيز مكانة و قيم المهنة ومساهمتها المجتمعية. • تخطيط و تنظيم الدخول للمهنة. • قصر تقديم الخدمات القانونية على المرخصين (المنشآت). • تنظيم التعاقد على الأتعاب ودعم تحصيلها. • تعزيز ضمانات الممارسة المهنية.	• رفع فعالية تأهيل المحامين المتدربين. • ضبط عملية التدريب في المنشآت القانونية. • توكيد جاهزية المؤهلين فنيّا للممارسة القانونية. • ضمان استمرارية وفعالية التطوير المهني. • تصنيف المحامين والمنشآت القانونية وتفعيل التخصصية. • تعزيز التزام المحامين بقواعد وأخلاقيات المهنة. • تعزيز نشر المعرفة المهنية.	• تعزيز الاستدامة المالية. • تطوير المنظومة التقنية. • تطوير الموارد والكفاءات البشرية. • تحقيق التميز التشغيلي. • تعزيز القدرات المؤسسية على التواصل وبناء الشراكات • تطوير خدمات ومنافع العضوية.

آلية وخطة العمل التي تمت لتوليـــد المبادرات

أسفرت عملية تجميع الأنشطة المتشابهة، وتجميع المبادرات الفرعية في مبادرات كبرى، عن توليد 36 مبادرة

محور :مهنة ممكنة

تعزيز مكانة و قيم المهنة ومساهمتها المجتمعية
1. جائزة المنشأة القانونية المتميزة
2. حماية المحامي وتعزيز امتيازاته
3. التوعية المهنية للمحامي

تخطيط و تنظيم الدخول للمهنة
بناء منظومة لقياس حجم الاحتياج للمهنة مع ضمان جودة دخول المنتسبين لها

قصر تقديم الخدمات القانونية على المرخصين (المنشآت)
1. تنويع مصادر وفرص عمل المحامي
2. وقف هدر عوائد المهنة لغير المرخصين

تنظيم التعاقد على الأتعاب ودعم تحصيلها
تطوير أدوات تحصيل الأتعاب

تعزيز ضمانات الممارسة المهنية
1. نظام حماية المحامي وتعزيز امتيازاته
2. تطوير منصة مهنية شاملة للمحامي
3. تعظيم قيمة سجل المنشأة القانونية
4. ربط منصات الترافع
5. الربط مع المنصات الوطنية المختلفة لتسهيل عمل المحامي

محور: ممارس موثوق

رفع فعالية تأهيل المحامين المتدربين
1. منصة الاعتماد المؤسسي للجهات
2. الاعتماد البرامجي والمؤسسي للتأهيل

ضبط عملية التدريب في المنشآت القانونية
تحسين لائحة قواعد التدريب القانوني

توكيد جاهزية المؤهلين فنيًا للممارسة القانونية
تطوير اختبار المزاولة

ضمان استمرارية و فعالية التطوير المهني
دليل وشبكة التطوير والإرشاد المهني

تصنيف المحامين والمنشآت القانونية و تفعيل التخصصية
دليل التصنيف والاعتماد المهني

تعزيز التزام المحامين بقواعد وأخلاقيات المهنة
تحديث مدونة السلوك المهني وتطوير دليل الانضباط المهني

تعزيز نشر المعرفة المهنية
برنامج النشر المعرفي

محور: هيئة مرجعية وداعمة

تعزيز الاستدامة المالية
1. تعزيز القدرات الاستثمارية للهيئة
2. تعزيز كفاءة الإنفاق

تطوير المنظومة التقنية
1. برنامج تطوير البنية التحتية الرقمية و إدارة البيانات
2. تطوير واجهة الهيئة مع الجمهور
3. أتمتة إجراءات الهيئة
4. تطوير نظم أمن المعلومات في الهيئة

تحقيق التميز التشغيلي
تطوير نظام الجودة والتميز التشغيلي

تطوير الموارد والكفاءات البشرية
1. البرنامج التنفيذي لتطوير رأس المال البشري "التعيين والتدريب"
2. تعزيز الولاء الوظيفي
3. تطوير الهيكل التنظيمي

تعزيز القدرات المؤسسية على التواصل وبناء الشراكات
1. تطوير الشراكات
2. برنامج الاتصال المعرفي مع الجمهور والقطاع

تطوير خدمات ومنافع العضوية
1. التحليل المالي لاقتصاديات العضوية
2. برنامج تحسين منافع العضوية
3. تطوير رضا العملاء

البرامج والمبادرات

1 برنامج الاتصال القطاعي والمجتمعي

ويتضمن كل مبادرات الاتصال وتعزيز الثقافة والوعي المجتمعي

المبادرات	
جائزة المنشـــــأة القانونية المتميزة.	برنامج التغييـــــر المجتمعي لتعزيز الثقة بالمحامي.
برنامج الاتصال المعرفي مع الجمهور والقطاع.	التوعية المهنية للمحامي.

2 برنامج تنمية اقتصاديات المهنة

ويتضمن كل المبادرات التي تزيد من فرص المحامي للعمل، وتوقف هدر عوائد مهنته لغيره

المبادرات

- تنويع مصادر وفرص عمل المحامي.
- تطوير أدوات تحصيل الأتعاب.
- وقف هدر عوائد المهنة لغير المرخصين.

3 برنامج التمكين المهني

ويتضمن كل المبادرات التي تمكن المهنة وتعمق من قدرة المحامي على أدائها بضمانات مزاولة عالية

المبادرات

- نظام حماية المحامي وتعزيز امتيازاته.
- ربط منصات الترافع.
- تعظيم قيمة سجل المنشأة القانونية.
- تطوير منصة مهنية شاملة للمحامي.
- الربط مع المنصات الوطنية المختلفة لتسهيل عمل المحامي.

4 برنامج تطوير الهيئة وتعزيز مواردها وإمكانياتها

ويتضمن كل المبادرات الخاصة بالهيئة (التقنية والبشرية ومبادرات الاستدامة والتميز وتطوير الأعمال)

المبادرات

- برنامج تطوير البنية التحتية الرقمية وإدارة البيانات وأتمتة إجراءات الهيئة (ERP).
- تطوير واجهة الهيئة مع الجمهور.
- تطوير نظام الجودة والتميز التشغيلي.
- تطوير الهيكل التنظيمي.
- تعزيز القدرات الاستثمارية للهيئة
- تطوير نظم أمن المعلومات في الهيئة.
- البرنامج التنفيذي لتطوير رأس المال البشري "التعيين والتدريب".
- تعزيز الولاء الوظيفي.
- تطوير الشراكات.

5 برنامج التطوير المهني

ويتضمن كل مبادرات التأهيل والتدريب والتطوير المستمر والتصنيف، وهي المبادرات التي تعمل على إعداد محامٍ موثوق وذي كفاءة.

المبادرات

- منصة الاعتماد المؤسسي للجهات.
- الاعتماد البرامجي والمؤسسي للتأهيل.
- دليل وشبكة التطوير والإرشاد المهني.
- تحسين لائحة قواعد التدريب القانوني.
- تطوير اختبار المزاولة.
- دليل التصنيف والاعتماد المهني.
- تحديث مدونة السلوك المهني وتطوير دليل الانضباط المهني.
- برنامج النشر المعرفي.

6 برنامج تحسين العضوية

ويتضمن كل المبادرات الخاصة بتحسين العضوية وزيادة جاذبيتها

المبادرات

- التحليـــــــــــل المالي لاقتصاديات العضوية.
- برنامج تحسين منافع العضوية.
- مشروع تطوير رضا العملاء.

مبادرات مستقلة

- منظومة تخطيـــط وتنظيم الدخول إلى المهنة.
- تحديث نظام المحاماة وتنظيم الهيئة.

توزيع المبادرات على موجـــات التحـــول

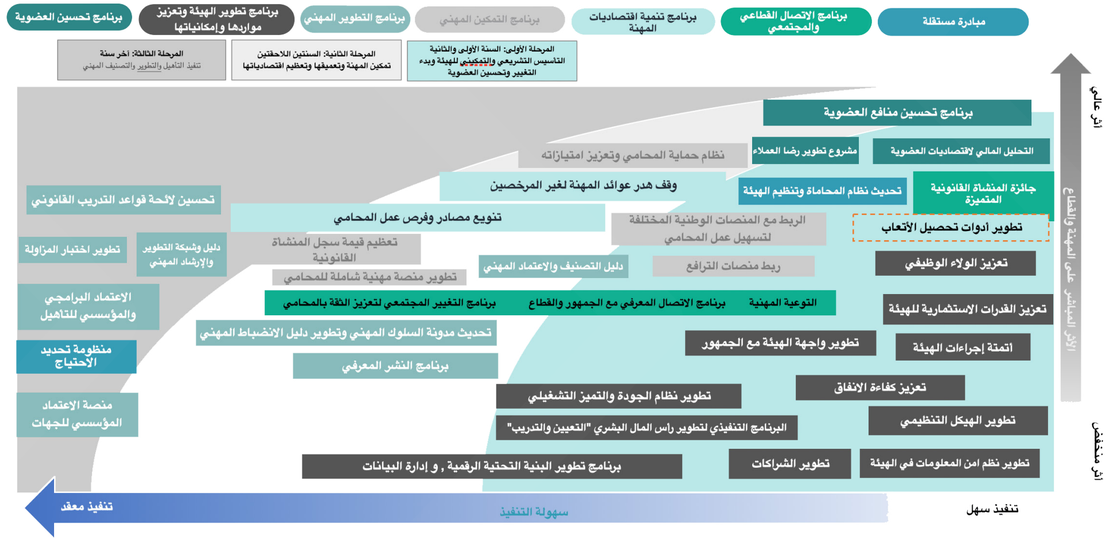

خريطة مؤشرات الأداء

المؤشرات التشغيلية

تم تحديد 45 مؤشر أداء منهم (8 مؤشرات استراتيجية)..

المؤشرات الاستراتيجية

تمكين المهنة وتعظيم اقتصادياتها

١. نسبة نمو دخل المنشآت القانونية
٢. نسبة الزيادة في عدد المنشآت القانونية

تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية

١. عدد المحامين لكل ١٠٠ ألف نسمة
٢. نسبة الانجاز في تطوير التشريعات و الانظمة التقنية المنظمة لعمل القطاع

دعم تأهيل وتطوير الممارسين مهنيا

١. نسبة رضا الممارسين عن التدريب و التطوير المقدم من قبل الهيئة"
٢. نسبة المحامين ذوي الكفاءة العالية "مؤشر مركب من التطوير المهني والتصنيف والالتزام بمدونة السلوك"

تعزيز ممكنات الهيئة ودورها المرجعي

١. نسبة رضا المعنيين (شركاء عمل، مستفدين، موظفين، موردين) عن دور الهيئة وتمكينها
٢. نسبة متابعة و مراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

محور تمكين المهنة

تعزيز مكانة و قيم المهنة ومساهمتها المجتمعية

١. معدل الساعات القانونية التطوعية المجتمعية للمحامي سنوياً
٢. نسبة ثقة المجتمع بالمحامي

تخطيط و تنظيم الدخول للمهنة

١. نسبة المحامين الحاصلين على الترخيص من مجموع المتقدمين للترخيص
٢. نسبة التحسن في معايير القبول للترخيص

قصر تقديم الخدمات القانونية على المرخصين (المنشآت)

١. عدد الفرص التي تم استحداثها للمحامي
٢. نسبة الخدمات القانونية التي يقدمها غير المحامين

تنظيم التعاقد على الأتعاب ودعم تحصيلها

١. عدد المشاركين بالعقد النموذجي
٢. نسبة التزام المحامين بالعقد النموذجي المطروح من قبل الهيئة

تعزيز ضمانات الممارسة المهنية

١. نسبة شكاوى مخايقات الممارسة المهنية التي تم احالتها.
٢. نسبة التشريعات و أدوات حماية المحامي التي تم تحقيقها.

محور ممارس موثوق وذو كفاءة

رفع فعالية تأهيل المحامين المتدربين

١. نسبة الجهات المؤهلة للمحامي حسب معايير و متطلبات الهيئة
٢. نسبة البرامج التأهيلية المعتمدة من مجموع البرامج المتقدمة للاعتماد

ضبط عملية التدريب في المنشآت القانونية

١. نسبة المنشآت القانونية الملتزمة بخطط ومعايير التدريب
٢. نسبة المتدربين المجتازين للتدريب في المنشآت القانونية

توكيد جاهزية المؤهلين فنياً للممارسة القانونية

١. نسبة استجابة الاختبار للتطور في القدرات المستهدفة
٢. نسبة المجتازين لاختبار المزاولة من مجموع المتقدمين

ضمان استمرارية و فعالية التطوير المهني

١. نسبة البرامج التأهيلية المعتمدة من مجموع البرامج المتقدمة للاعتماد
٢. معدل الساعات التدريبية والتطويرية السنوية للمحامي

تصنيف المحامين والمنشآت القانونية و تفعيل التخصصية

١. نسبة الممارسين المصنفين
٢. نسبة المنشآت المصنفة

تعزيز التزام المحامين بقواعد وأخلاقيات المهنة

١. نسبة القرارات التأديبية المتخذة بحق مرتكبين المخالفات المهنية من مجموع الشكاوي الواردة
٢. نسبة رضا العملاء عن أخلاقيات وقواعد المهنة للمحامين

تعزيز نشر المعرفة الحقوقية

١. مجموع الأبحاث التي تم تجميعها ونشرها
٢. نسبة الرضا عن مستوى الأبحاث والدراسات

محور هيئة داعمة ومرجعية

تعزيز الاستدامة المالية

١. نسبة عوائد الاستثمار من العوائد الكلية
٢. نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية لمرافق الهيئة وملحقاتها "كفاءة التشغيل"

تطوير المنظومة التقنية

١. نسبة الأتمتة في عمليات الهيئة
٢. نسبة الخدمات الالكترونية المقدمة للمستفيد الخارجي
٣. نسبة الالتزام بمعايير و سياسات امن المعلومات

تحقيق التميز التشغيلي

١. نسبة الإجراءات المحسنة سنويا
٢. نسبة الالتزام بمعايير وسياسات الجودة

تطوير الموارد والكفاءات البشرية

١. معدل الساعات التدريبية السنوية لموظفي الهيئة
٢. نسبة الانخفاض في معدل الدوران الوظيفي turnover

تعزيز القدرات المؤسسية على التواصل وبناء الشراكات

١. نسبة الفعاليات والأنشطة المقامة من قبل الهيئة من خلال شراكاتها
٢. نسبة الشراكات التي تم تفعيلها بين الهيئة والشركاء

تطوير خدمات ومنافع العضوية

١. نسبة الخدمات الجديدة بالنسبة للخدمات المقدمة
٢. نسبة الخدمات التي تعظم العائد على العضوية من مجموع الخدمات

5

إدارة المخاطر والتقارير المالية

تقرير المخاطر الرئيسية

سياسة تقييم المخاطر الرئيسية

تهدف الهيئة من تطبيق سياسة إدارة المخاطر إلى اكتساب احترام وثقة جميع المعنيين، وضمان استمرارية أعمالها، من خلال إظهار قدرة الهيئة على المحافظة على التوازن بين المخاطر والفرص المتعلقة بخططها الإستراتيجية وأنشطتها، وذلك باستحداث أساليب إدارية تسمح بتحقيق أهداف الهيئة الموضوعة من خلال مواجهة التهديدات واستغلال الفرص المتاحة، والحفاظ عليها؛ وذلك بضمان تفعيل أفضل الممارسات في تقييم وإدارة المخاطر، والعمل على مراجعتها بشكل دوري بأساليب وطرق سليمة تضمن تنفيذها بالشكل السليم.

مبادئ سياسة إدارة المخاطر

ترتكز سياسة إدارة المخاطر في الهيئة على ستة مبادئ رئيسية هي:

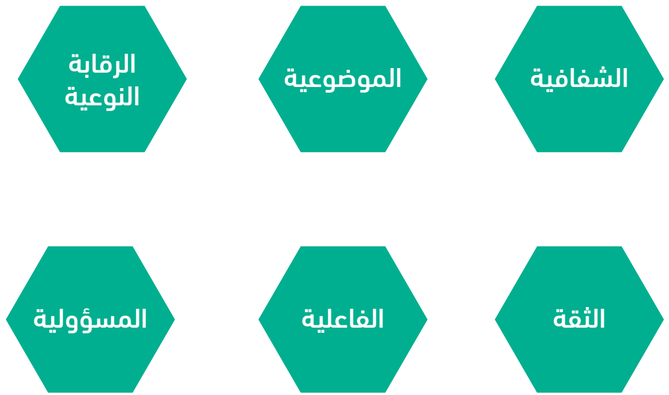

أثر المخاطر

يتم تقييم أثر المخاطر بناء على احتمالية حدوثها وشدة عواقبها، وهي:

عالٍ جدًا	مخاطر في حال حدوثها ستؤثر على سير العمل بشكل كبير جدا أو ستؤثر على أحد الجوانب الجوهرية في عمل الهيئة أو قد تتسبب في تعطل أعمال الهيئة (15-25)
عالٍ	مخاطر في حال حدوثها ستؤثر على سير العمل بشكل كبير أو ستؤثر على تحقيق الأهداف التشغيلية و المبادرات وتحقيقها للمستهدفات ونسب الإنجاز بنسبة 30% ويتراوح قيمتها (8-12)
متوسط	مخاطر في حال حدوثها ستؤثر على سير العمل بشكل متوسط أو ستؤثر على تحقيق المبادرات بنسبة 15% ويتراوح قيمتها (4-6)
منخفض	مخاطر في حال حدوثها ستؤثر على سير العمل بشكل منخفض و ستؤثر على تحقيق الأنشطة وعلى سير عمل المبادرات بنسبة 5% ويتراوح قيمتها (1-3)

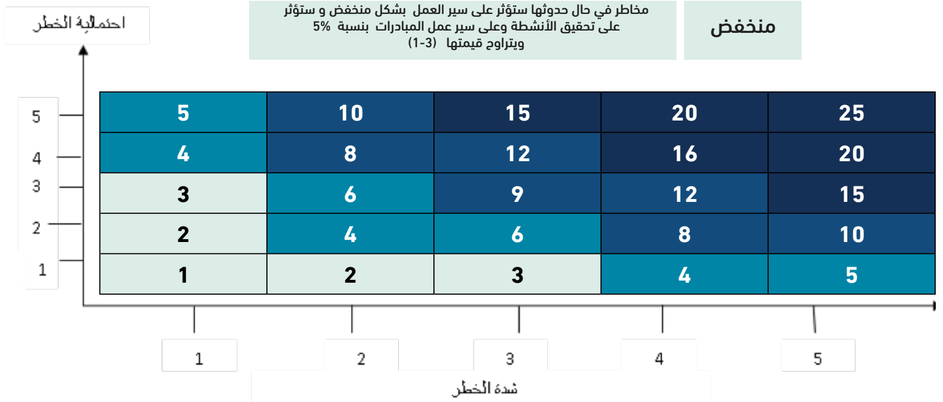

جدول تحليل المخاطر

المجال/ البعد	تحليل المخاطر										
	الخطر	نوع الخطر	احتمالية الخطر	شدة الخطر	قيمة الخطر	تقدير الخطر	أساليب المعالجة للخطر	مقدار التكلفة	عائد المنفعة	الإجراء المتبع للتعامل مع الخطر	المسؤول عن التعامل مع الخطر
الأداء والتطوير	عدم القدرة على تحقيق الأهداف الخاصة بالهيئة	استراتيجي	3	4	12	عالي	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	منخفض	عالي	تم تطوير نظم إدارة الأداء المؤسسي وحوكمة تنفيذ الاستراتيجية	الإدارة العليا
	عدم القدرة أوالتأخر في تنفيذ المبادرات التشغيلية	تشغيلي	4	3	12	عالي	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	متوسط	عالي		
التشريعات والقوانين	عدم القدرة على مواكبة التشريعات ذات الصلة بقطاع الخدمات القانونية	قانوني	3	2	6	متوسط	تقليل احتمالية الخطر	منخفض	متوسط	تم اعداد الدراسات الدورية اللازمة والاستعداد الدائم للتغيرات في التشريعات التي قد تحدث	الأمانة المساعدة لشؤون المحامين
الشراكات والتحالفات	عدم القدرة على تحقيق التنسيق المشترك مع الجهات الأخرى	استراتيجي	3	3	9	عالي	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	منخفض	عالي	تم وضع خطة للتطوير الشراكات ووضع اطر عملية لتحقيق التفاهمات اللازمة مع الجهات	الإدارة العليا
استمرارية التمويل واستدامته	عدم توفر التدفقات النقدية اللازمة لتسير أعمال الهيئة والوفاء بالتزاماتها	مالي	2	5	10	عالي	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	منخفض	عالي	• تم وضع خطة لتطوير وتنويع مصادر التمويل • التخطيط المالي الجيد للالتزامات ومواعيد التجديد	الإدارة العليا + الإدارة المالية
	عدم استدامة الإعانات الحكومية الداعمة لميزانية الهيئة	مالي	4	4	16	عالي جدًا	تقليل العواقب	عالي	عالي	• تم اعتماد رسوم الاشتراكات • تم وضع خطة لمصادر تمويل مستدامة	الإدارة العليا + الإدارة المالية
البيانات والاحصائيات	عدم توفر قاعدة بيانات شاملة لبيانات دقيقة تتعلق بقطاع الخدمات القانونية في المملكة	استراتيجي	3	3	9	عالي	تقليل احتمالية الخطر	منخفض	عالي	العمل مع الجهات على بناء قاعدة بيانات دقيقة	الأمانة المساعدة لشؤون المحامين
تقنية وأمن المعلومات	فقد جزء أو جميع قواعد بيانات الهيئة	معرفية	3	5	15	عالي جدًا	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	متوسط	عالي	تطوير نظم حفظ واستدامة البيانات ووضع أنظمة للنسخ الدوري	تقنية المعلومات
	القرصنة والاستخدام غير المرخص لبيانات الأعضاء	معرفية	2	5	10	عالي	تقليل العواقب والاحتمالية معاً	عالي	عالي	التواصل مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لتطبيق الأنظمة والسياسات المعنية والاستثمار في البنية التحتية الداعمة لأمن المعلومات	الإدارة العليا + الإدارة المالية

تقرير المراجع المستقل

MOORE

السيد العيوطي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

شركة ذات مسئولية محدودة مهنية
رأس المال المدفوع مليون ريال سعودي
رقم السجل التجاري ١٠١٠٢٥٢١٦٤
ص.ب ٢٨٩، الرمز البريدي ١١٤١١
المملكة العربية السعودية
تلفون: ٤٠٨٠٨٨١١ / ٤٠٨٠٨٠٨٠ ٠١١
فاكس: ٤٠٨٠٨٣٩٦ ٠١١
المركز الرئيسي - جدة
www.elayoutyca.com

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين - الرياض - المملكة العربية السعودية - والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م ، وقائمة الأنشطة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من (١) إلى (١٩) المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل ، من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالي للهيئة كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية . ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ، كما وفينا أيضا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد . ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساس لإبداء رأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ .

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة و عن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن إدارة الهيئة هي المسئولة عن الإشراف على عملية التقرير المالي للهيئة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرية بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

شركة عضو مستقلة بكيو مور العالمية المحدودة -
شركاتها أعضاء في المكاتب الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

تقرير المراجع المستقل

MOORE

السيد العيوطي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمه)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية... (تتمه)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، قمنا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضا :

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض ابداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يتعين علينا بأن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، فقنا مطالبون بتعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار كهيئة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإيضاحات ، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق ، من بين أمور أخرى ، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

كذلك ، نفيد أنه ، استنادًا إلى المعلومات التي توفرت لنا ، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرفقة لم يتم إعدادها وعرضها ، من جميع النواحي الجوهرية وفقا للمتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى.

عن السيد العيوطي وشركاه

محمد السيد العيوطي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣١١)

الرياض في : ٢٤ شوال ١٤٤٣هـ
الموافـــق : ٢٥ مايـو ٢٠٢٢م

قائمة المركز المالي

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة المركز المالي في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

	ايضاح	٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م	٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م معدلة
الأصول			
أصول غير متداولة			
ممتلكات ومعدات - بالصافي	٤	٩٩١,١٦٧	١,٢٩٦,١٣٤
إجمالي الأصول غير المتداولة		٩٩١,١٦٧	١,٢٩٦,١٣٤
أصول متداولة			
مدينون تجاريون		٧١٠,٩٢٦	-
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٥	١,٤١٩,٦٣٥	٢٧٤,٦١٤
مخزون - بالصافي	٦	٧٢,٦٥٧	-
نقد وما في حكمه	٧	٥,٦٩٦,٩٦٧	٢,٩٥٥,٩٥٢
أجمالي الأصول المتداولة		٧,٩٠٠,١٨٥	٣,٢٣٠,٥٦٦
إجمالي الاصول		٨,٨٩١,٣٥٢	٤,٥٢٦,٧٠٠
الالتزامات وصافي الأصول			
التزامات غير متداولة			
إلتزامات منافع الموظفين المحددة	٨	٥٢١,٩٥٢	٢٨٦,٩٥٦
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		٥٢١,٩٥٢	٢٨٦,٩٥٦
التزامات متداولة			
دائنون تجاريون	٩	٣٢٣,٣٠٧	٣٢٩,٤١٦
مستحق لأطراف ذات علاقة	١٠	١٧٦,٠٠٠	١٩٩,٠١٧
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	١١	١٧٢,٤٨٨	٦١,٧١٣
إيرادات مقدمة	٧/٣	٥,٣٣٩,٨٩٦	٢,١٤٩,٩٠٠
إجمالي الالتزامات المتداولة		٦,٠١١,٦٩١	٢,٧٤٠,٠٤٦
إجمالي الالتزامات		٦,٥٣٣,٦٤٣	٣,٠٢٧,٠٠٢
صافي الأصول			
أصول غير مقيدة		٢,٣٥٧,٧٠٩	١,٤٩٩,٦٩٨
إجمالي صافي الأصول الغير مقيدة		٢,٣٥٧,٧٠٩	١,٤٩٩,٦٩٨
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول		٨,٨٩١,٣٥٢	٤,٥٢٦,٧٠٠

الايضاحات المرفقة من (١) الى (١٩) تمثل جزءا لايتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الأنشطة المالية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة الأنشطة للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

	ايضاح	٢٠٢١م	٢٠٢٠م معدلة
الإيرادات والمكاسب			
اشتراكات عضوية		٨,٨٣٨,٦٧٢	٣,٣٢٣,٠٠٤
أتعاب تحكيم		٥,١٠٦,٦٩٥	٣,٣٤٦,٧٨١
أتعاب مهنية ومكافآت متنازل عنها		١٧١,٥٠٠	١٠٠,٨٠٠
إيرادات متنوعة	١٤	١١٠,٤٧٥	٨٩,٥٧٦
إجمالي الإيرادات والمكاسب		١٤,٢٢٧,٣٤٢	٦,٨٦٠,١٦١
المصروفات			
مصروفات النشاط	١٢	(٣,٦٣٨,٣٠٩)	(١,٨٧٣,٩٩٦)
مصروفات عمومية وإدارية	١٣	(٩,٧٣١,٠٢٢)	(٦,٧١٥,٠٨٤)
إجمالي المصروفات		(١٣,٣٦٩,٣٣١)	(٨,٥٨٩,٠٨٠)
التغير في صافي الأصول - فائض/ (عجز) في الإيرادات عن مصروفات السنة		٨٥٨,٠١١	(١,٧٢٨,٩١٩)
التغير في صافي الأصول في بداية السنة		١,٤٩٩,٦٩٨	٣,٢٢٨,٦١٧
صافي الأصول في نهاية السنة		٢,٣٥٧,٧٠٩	١,٤٩٩,٦٩٨

الايضاحات المرفقة من (١) الى (١٩) تمثل جزءا لايتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

	إيضاح	٢٠٢١م	٢٠٢٠م معدلة
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية			
التغير في صافي الأصول		٨٥٨,٠١١	(١,٧٢٨,٩١٩)
تعديل التغير في صافي الأصول إلى صافي النقد من عمليات التشغيل			
استهلاك ممتلكات ومعدات		٥٨٣,٣٠٢	٧٤١,٥٨٠
التزامات منافع الموظفين المحددة		٣٠٠,٥٩٤	١٣١,٢١٩
		١,٧٤١,٩٠٧	(٨٥٦,١٢٠)
التغير في الأصول والالتزامات التشغيلية:			
مدينون تجاريون		(٧١٠,٩٢٦)	-
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى		(١,١٤٥,٠٢١)	٤٨٦,٨٦٦
مخزون		(٧٢,٦٥٧)	-
دائنون تجاريون		(٦,١٠٩)	(٤٢٤)
مستحق لأطراف ذات علاقة		(٢٣,٠١٧)	١١٣,٧١٧
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى		١١٠,٧٧٥	(١,٦٥٧)
إيرادات مقدمة		٣,١٨٩,٩٩٦	٢,١٤٩,٩٠٠
المدفوع من منافع الموظفين المحددة		(٦٥,٥٩٨)	(٣٧,١٧٠)
صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية		٣,٠١٩,٣٥٠	١,٨٥٥,١١٢
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية			
اضافات ممتلكات ومعدات		(٢٧٨,٣٣٥)	(٢٢,١٣٧)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٢٧٨,٣٣٥)	(٢٢,١٣٧)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٢,٧٤١,٠١٥	١,٨٣٢,٩٧٥
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٢,٩٥٥,٩٥٢	١,١٢٢,٩٧٧
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧	٥,٦٩٦,٩٦٧	٢,٩٥٥,٩٥٢

الايضاحات المرفقة من (١) الى (١٩) تمثل جزءا لايتجزأ من هذه القوائم المالية

إيضاحات القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

١- عام

١/١- التأسيس والتكوين والأهداف:

أنشئت الهيئة السعودية للمحامين كهيئة غير هادفة للربح ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة العدل، ويكون مقرها مدينة الرياض وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٧) وتاريخ ١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ الموافق ٢٠١٥/٠٤/٢٧م وتهدف الهيئة إلى رفع مستوى المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية وذلك وفقاً لهذا التنظيم والأنظمة المرعية الأخرى ويكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها جميع الصلاحيات اللازمة لذلك ومن ذلك ما يأتي :-

١- وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة ، ومراجعة تلك المعايير وتطويرها وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية.
٢- العمل على رعاية مصالح أعضاء الهيئة الاساسين المتعلقة بممارسة المهنة وفق ما هو مقر نظاماً والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن بما فيها التصديق على توقيعاتهم.
٣- تنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة والمشاركة فيها وذلك بعد التنسيق مع وزارة العدل ووفقاً للإجراءات النظامية.
٤- وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها ، والمشاركة في ذلك مع الجهات المختصة.
٥- اجراءات الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات.
٦- التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة.
٧- تقديم العون الحقوقي للمستحقين ، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

٢/١- السنة المالية

تبدأ السنة المالية من اليوم العاشر من برج الجدي الموافق الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام ميلادي وتنتهي في اليوم التاسع من برج الجدي الموافق الثلاثين من شهر ديسمبر من العام التالي.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١/٢- الالتزام بالمعايير المحاسبية

- تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢/٢- أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستحقاق المحاسبي ومفهوم الإستمرارية،وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

٣/٢- عملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي والتي تمثل عملة التعامل للهيئة.

٤/٢- إفتراض الاستمرارية

- تم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن الهيئة سوف تستمر أخذا بمفهوم الاستمرارية ، حيث أن ادارة الهيئة ليست لديها أي شكوك في مفهوم الاستمرارية حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

٥/٢ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

ان اعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح تتطلب استخدام الحكم المهني وعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات المقيدة وعلى الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ المركز المالي ومبالغ الإيرادات والمصروفات المصرح عنها للفترة التي أعدت القوائم المالية بشأنها وبالرغم من أن إعداد هذه الافتراضات والتقديرات مبنى على أفضل المعلومات والأحداث المتوفرة للإدارة في تاريخ إصدار القوائم المالية إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد لا تختلف اختلافا جوهريا عن هذه التقديرات.

ويتم دراسة تلك التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وإثبات الاثار المترتبة على تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل والفترات المستقبلية التي ستتأثر بهذا التعديل ، وتتمثل الإفتراضات والتقديرات بشكل خاص في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية.

الأحكام

استيفاء التزامات الأداء

- يجب على الهيئة تقييم كل عقد من عقودها لتحديد ما إذا تم استيفاء التزامات الأداء على مدى الوقت او في وقت محدد من أجل تحديد الطريقة الملائمة لإدراج الإيرادات، قامت الهيئة بتقييم ذلك بناء على الإتفاقيات التي ابرمتها واحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة .
- اختارت الهيئة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة بالنسبة لالتزام الأداء حيث يتم ادراج الإيرادات استنادا الى جهود الهيئة لاستيفاء التزام الأداء لتوفر أفضل مرجع للإيرادات المكتسبة فعلا.

تحديد أسعار المعاملات

- يجب على الهيئة تحديد أسعار المعاملات فيما يتعلق بكل عقد من عقودها، وعند عمل مثل هذا الحكم، تقوم الهيئة بتقييم تأثير أي ثمن متغير في العقد نتيجة للخصومات أو الغرامات، ووجود أي عنصر تمويلي جوهري في العقد واي ثمن غير نقدي في العقد.

التقديرات والافتراضات

الاعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

- تحدد الهيئة الأعمار الإنتاجية التقديرية للممتلكات والمعدات لحساب الاستهلاك، يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل والتلف الطبيعي، تقوم الإدارة بفحص الأعمار الإنتاجية التقديرية وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من توافق طريقة ومدة الاستهلاك مع نموذج المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الأصول.
- ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية- إن وجدت .

٣ - أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

١/٣- تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول

-الأصول

تعرض الهيئة الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول/غير متداول، ويتم تصنيف الأصل ضمن الأصول المتداولة في حال:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية التشغيلية؛ أو
- الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي ؛ أو
- توقع استيعاد الأصل خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- كون الأصل نقدا أو في حكم النقد إلا إذا كان محظور تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال ١٢شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي .

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

- الالتزامات

يعتبر الالتزام ضمن الالتزامات المتداولة في حال:

- توقع تسوية الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية؛ او
- الاحتفاظ بالالتزام بشكل رئيسي ؛ أو
- تسوية الالتزام خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٢/٣- الممتلكات والمعدات

١/٢/٣ - الاعتراف والقياس

- تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم مجمع الاستهلاك وخسارة مجمع الانخفاض ، إن وجدت ، باستثناء الأراضي وأعمال الإنشاءات تحت التنفيذ.
- تتضمن تكلفة الأصول التي يتم بنؤها ذاتيا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى جعل الأصول في حالة صالحة للاستخدام المقصود منها وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر واصلاح الموقع الذي تكون فيه.
- عندما تكون للأجزاء الهامة من بند الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات.
- يتم تحديد القيمة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ، ويتم الاعتراف على أساس الصافي، ضمن قائمة الأنشطة.

٢/٢/٣- إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الإعتراف لبند من بنود الممتلكات والمعدات عند بيعه أو عندما لايتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده، تدرج القيمة الناتجة عن إلغاء الاعتراف ببند من بنود الممتلكات والمعدات بقائمة الأنشطة.

٣/٢/٣- التكاليف اللاحقة للاقتناء

تدرج تكلفة استبدال مكون ما من بند الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند عندما يكون هناك احتمال أن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى الهيئة وأنه يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق به ويتم إلغاء الإعتراف بالقيمة المرحلة للمكون المستبدل ، تدرج تكلفة تقديم الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات بقائمة الأنشطة. عند تكبدها .

٤/٢/٣- الاستهلاك

- يستند الاستهلاك على تكلفة الأصول ناقصا قيمتها التخريدية ، يتم تقدير المكونات الهامة للأصول الفردية ، وإذا كان هناك مكون ما له عمر إنتاجي يختلف عن بقية ذلك الأصل ، فإن ذلك المكون يتم إستهلاكه بشكل مستقل .
- يدرج الاستهلاك بقائمة الأنشطة، بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي التقديري لكل مكون لبند من بنود الممتلكات والمعدات، يتم فحص طرق الاستهلاك والأعمار الانتاجية والقيمة التخريدية في تاريخ كل مركز مالي ، ويتم تعديلها كلما كان ذلك ملائما ، يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحا للاستخدام ، ويتوقف استهلاكه في التاريخ الذي يصنف فيه الأصل على أنه محتفظ به للبيع أو يلغى فيه إثباته أيهما أبكر .

- فيما يلي الأعمار الانتاجية التقديرية للفترة الحالية وفترات المقارنة :

- تحسينات على مباني مستأجرة	٢٠%	- أثاث ومفروشات	٢٠%
- أجهزة حاسب الي	٢٥%		

- تدرج مصاريف الصيانة والإصلاحات العادية التي لاتطيل بشكل جوهري العمر الانتاجي التقديري لأصل ما بقائمة الأنشطة. عند تكبدها ، يتم رسملة التجديدات والتحسينات الرئيسية ، إن وجدت ، ويتم استبعاد الأصول التي تم استبدالها .

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

٣/٣- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى
- يتم اظهار الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى بصافي القيمة القابلة للتحقق وذلك بعد طرح هبوط قيمة الذمم المدينة، يتم عمل هبوط قيمة للذمم المدينة عندما يوجد دليل موضوعي على أن الهيئة لن تتمكن من تحصيل كامل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأساسية للمعاملات، ويتم تحميل هبوط القيمة على قائمة الأنشطة ، وعندما تصبح الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل ، فإنه يتم شطبها مقابل هبوط قيمة الذمم المدينة، يتم قيد المبالغ المستردة لاحقا من الذمم التي تم شطبها سابقا في قائمة الأنشطة.
اهم الصعوبات المالية لدى المدينين هو إحتمال إعلان إفلاسهم أو إعادة هيكلتهم ماليا والتخلف أو التأخر في السداد وهذه تعتبر مؤشرات على هبوط قيمة الذمم المدينة التجارية ، فيما يتعلق بالمبالغ الكبيرة بشكل فردي ، فإنه يتم عمل هذا التقدير على أساس فردي ، أما المبالغ التي ليست كبيرة بشكل فردي ولكن انتهى ميعاد استحقاقها ولم تسدد ، فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقا لطول الفترة المستحقة استنادا إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

٤/٣- مخزون
- يتمثل المخزون في قيمة دروع ومواد دعاية واعلان ويظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق ،أيهما أقل. تحدد التكلفة على أساس التمييز المحدد والتي تتضمن التكاليف التي تم تكبدها مقابل شراء المخزون.
تمثل صافي القيمة القابلة للتحقق السعر المقدر للبيع في سياق النشاط الإعتيادي مطروحا منها تكاليف الإستكمال والبيع المقدرة. يتم إستبعاد تكلفة الطاقة العاطلة من التكلفة المحددة للمخزون وتحمل ضمن قائمة الأنشطة.
عكس خسارة الهبوط:
يتم تقويم جديد لسعر البيع المقدر مطروحا منه تكلفة الإستكمال والبيع المقدر عند كل تاريخ لاحق ، وعندما تزول الظروف التي أدت سابقا إلى هبوط المخزون أو عندما يكون هناك دليل واضح على حدوث زيادة في سعر البيع مطروحا منه تكلفة الإستكمال والبيع بسبب تغير الظروف الإقتصادية فإنه يتم عكس مبلغ الهبوط حيث يكون المبلغ الجديد هو التكلفة أو سعر البيع المعدل مطروحا منه تكلفة الإستكمال والبيع أيهما أقل.

٥/٣- النقد وما في حكمه
- يتمثل النقد وما في حكمه في قائمة المركز المالي على النقد لدى البنوك - لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، يتكون النقد وما في حكمه في الحسابات الجارية لدي البنوك.

٦/٣- ذمم دائنة ومستحقات
تثبت الالتزامات للمبالغ المتوجب سدادها مستقبلا عن التوريدات أو الخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير للهيئة أو لم تصدر.

٧/٣- إيرادات مقدمة
تسجل رسوم الإشتراكات المقبوضة من المشتركين مقدماً كإيرادات في السنة التي تنتمي إليها، وتصنف إيرادات الاشتراكات المقبوضة مقدماً كمطلوبات متداولة ضمن قائمة المركز المالي.

٨/٣- المخصصات
- تدرج المخصصات عندما يكون لدى الهيئة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يطلب من الهيئة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية الموارد إلى خارج الهيئة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام، وحيثما تتوقع الهيئة سداد بعض أو كامل المخصص - على سبيل المثال- بموجب عقد تأمين، فيتم إدراج السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً، يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الأنشطة بعد طرح أي سداد.
- يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير مالي وتعدل لتمكس أفضل تقدير حالي، إذا لم يعد محتملا تدفق موارد خارجية مطوية متضمنة منافع اقتصادية لسداد الالتزام، فإنه يتم عكس المخصص.

تكاليف إيقاف العمليات (الالتزامات المتعلقة بإزالة الأصول)
يتم الاعتراف بمخصص للالتزام بإيقاف العمليات عندما تتحمل الهيئة المسؤولية عن أعمال الترميم أو إعادة تأهيل الأراضي، تعتمد درجة إيقاف العمليات المطلوبة والتكاليف ذات العلاقة على متطلبات القوانين والأنظمة الحالية.
تتضمن التكاليف المدرجة والمسؤولة في المخصص جميع التزامات إيقاف العمليات المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصول، ويتم خصم مخصص إيقاف العمليات إلى قيمته الحالية وتتم رسملته كجزء من الأصول ضمن بند الممتلكات والمصنع والمعدات ومن ثم يتم استهلاكه كمصروف على مدى العمر المتوقع لتلك الأصول.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

٩/٣- منافع الموظفين
- برامج المنافع المحددة (التزامات منافع الموظفين المحددة)
تقوم الهيئة بتطبيق خطة منافع محددة لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها بما يتفق مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية، وتستند المزايا بموجب هذه الخطة على الرواتب والبدلات النهائية للموظفين وسنوات خدمتهم المتراكمة في تاريخ القوائم المالية. كما هو معروف في الشروط الواردة في نظام العمل في المملكة العربية السعودية، إن خطط منافع نهاية الخدمة للموظفين هي خطط غير ممولة حيث تلقى التكاليف المعنية بالتزامات دفعات المزايا عند استحقاقها.

منافع الموظفين قصيرة الأجل
يتم الاعتراف بالالتزام عن المنافع المستحقة للموظفين والمتعلقة بالأجور والرواتب بما في ذلك المنافع غير النقدية ، والاجازة السنوية والاجازة المرضية وتذاكر السفر وبدلات تعليم الأطفال خلال الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة المتعلقة بها وكذلك المبلغ غير المخصوم للمنافع المتوقع دفعها مقابل تلك الخدمة على اساس ان الخدمة ذات الصلة قد تم تأديتها. تقاس الالتزامات المعترف بها والمتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة الأجل بالمبلغ غير المخصوم والمتوقع ان يتم دفعه مقابل الخدمة المقدمة.
عندما تكون الهيئة غير قادرة على استخدام طريقة وحدة الإضافة المتوقعة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيتم قياس إلتزام مكافأة نهاية الخدمة للموظفين والتكلفة التي تتحملها بموجب نظام العمل السعودي وفقاً للمبلغ غير المخصوم لإستحقاق الموظفين.

١٠/٣- معاملات مع أطراف ذات علاقة
تشمل المعاملات مع جهات ذات علاقة تحويل موارد، أو خدمات أو التزامات أو تمويل بين الهيئة وتلك الجهة ذات العلاقة بغض النظر عما إذا تمت تلك المعاملات بشروط معادلة لتلك التي تسود في المعاملات التي تتم على أساس التناقس الحر أو لا.
يتم اعتبار شخص ما ذي علاقة بالهيئة إذا ذلك الشخص، أو مقرب من أسرة ذلك الشخص:
أ- أحد أعضاء كبار موظفي الإدارة* في الهيئة؛ أو
ب- له سيطرة أو سيطرة مشتركة على الهيئة ؛ أو
ج- له تأثير مهم على قرارات الهيئة وتوجهاتها.
* كبار موظفي الإدارة هم أولئك الأشخاص الذين لهم سلطة ومسؤولية تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة الهيئة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بما في ذلك أي مدير، سواء كان تنفيذياً أو خلاف ذلك.
يتم اعتبار منشأة ما ذات علاقة الهيئة إذا في حال:
أ- كون المنشأة والهيئة أعضاء في المجموعة نفسها أو مملوكتين من ملاك مشتركين؛ أو
ب- كون المنشأة زميلة أو مملوكة للهيئة؛ أو
ج- كون المنشأة تخضع لسيطرة الهيئة، أو العكس أو المنشأة والهيئة تخضعان للسيطرة المشتركة.

١١/٣- الالتزامات والأصول المحتملة
- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للهيئة، أو التزام حالي لا يتم اثباته لأن من غير المحتمل ان تكون هناك حاجه لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الهيئة لا تثبت الالتزامات المحتملة وانما تفصح عنها في القوائم المالية.
- لا يتم اثبات الأصول المحتملة في القوائم المالية ، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

إيضاحات القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

١٢/٣- الإيرادات والمكاسب

تتحقق الإيرادات عند أداء الخدمة وإصدار الفاتورة عند استيفاء جميع الشروط التالية:

- يمكن قياس مبلغ الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المتوقعة بالمعاملة للهيئة.
- يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها في المعاملة والتكاليف اللازمة لإتمام المعاملة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- تقوم الهيئة باستخدام أساس الاستحقاق في تسجيل اشتراكات الأعضاء.
- ويتم تسجيل الاعانات الحكومية عندما تكون مستحقة التحصيل إذا لم تكن مشروطة بمتطلبات أداء مستقبلية معينة.
- ويتم تسجيل التبرعات النقدية والعينية عند تحصيلها لعدم وجود التزام بالتبرع.
- الإيرادات غير المقيدة : أن الأموال غير المقيدة هي نتيجة لمقابلة الموارد الداخلية من إيرادات تبرعات وإيرادات ومكاسب ناتجة عن الأنشطة النفوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية كما أنها نتيجة للإيرادات والمكاسب غير المقيدة بالموارد الخارجة من مصروفات وخسائر ناتجة عن الأنشطة النفوعية والأنشطة الخيرية والتجارية وغيرها من المصروفات والخسائر غير المقيدة ، بالإضافة إلى التحويلات من صافي الأصول غير المقيدة وإليها.
- الإيرادات المقيدة: الأموال المقيدة هي نتيجة مقابلة الموارد الداخلة من إيرادات تبرعات وإيرادات ومكاسب نتاجة عن الأنشطة النفوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية كما أنها نتيجة للإيرادات والمكاسب المقيدة بالموارد الخارجة من مصروفات وخسائر تكون ناتجة عن الأنشطة النفوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية وغيرها من مصروفات والخسائر المقيدة، بالإضافة إلى التحويلات من الأصول المقيدة وإليها. وهذه الأموال المقيدة قد تم تقييدها بواسطة المتبرعين وما ينشأ عنها من مكاسب أو خسائر تلحق بها.
- يتم إثبات إيرادات اتعاب التحكيم عند أداء الخدمة وإصدار الفاتورة.

١٣/٣- مصروفات النشاط

يتم تصنيف مصروفات النشاط على اساس وظيفي وفقاً للبرامج التي تقوم بها الهيئة ويتم إثباتها كمصروفات فترة وفقاً لأساس الاستحقاق حيث تحمل على الفترة المحاسبية التي حدثت فيها.

١٤/٣- المصروفات العمومية والإدارية

يتم قياس واثبات المصاريف المتعلقة بإدارة الهيئة كمصاريف فترة وفقاً لأساس الاستحقاق حيث تحمل على الفترة المحاسبية التي حدثت فيها.

١٥/٣- التغير في صافي الأصول غير المقيدة

هو مقدار الزيادة أو النقص الناتج في كل من الإيرادات والمصروفات ، والمكاسب والخسائر.

١٦/٣- العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى الريال السعودي وفقا لأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملات ، في تاريخ كل مركز مالي ، وتحول أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي طبقا لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات التحويل والتسوية في قائمة الأنشطة.

١٧/٣- مقاصة الادوات المالية

تتم مقاصة الأصول والإلتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى الهيئة النية لتسوية الأصول والإلتزامات على أساس الصافي لتحقيق الأصول وتسديد الإلتزامات في نفس الوقت.

إيضاحات القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م
(بالريالات السعودية)

٨. الممتلكات والمعدات - بالصافي

١/٨- السنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م

	تحسينات على اماكن مستأجرة	أجهزة حاسب الي	أثاث ومفروشات	المجموع
التكلفة :				
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٩٩٦,٧٨٤	٩٢٠,٩٦٤	٥٨٢,٧١٢	٣,٥٠٠,٤٦٠
إضافات خلال السنة	٢٣,٣١١	٢٥٠,٨٥٥	٤,١٥٩	٢٧٨,٣٢٥
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م	٢,٠٢٠,٠٩٥	١,١٧١,٨٢٩	٥٨٦,٨٧١	٣,٧٧٨,٧٩٥
الاستهلاك المتراكم :				
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٢٥٥,٦١٤	٦٣٩,٤٧١	٣٠٩,٢٤١	٢,٢٠٤,٣٢٦
إضافات خلال السنة	٣٠٩,٨٧٥	١٥٦,٥٢٩	١١٦,٨٥٨	٥٨٣,٣٠٢
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م	١,٥٦٥,٤٨٩	٧٩٦,٠٠٠	٤٢٦,٠٩٩	٢,٧٨٧,٦٢٨
صافي القيمة الدفترية :				
كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م	٤٥٤,٦٠٦	٣٧٥,٧٨٩	١٦٠,٧٧٢	٩٩١,١٦٧

- تم توزيع مصروفات الاستهلاك كما يلي:

	٢٠٢١م	٢٠٢٠م
المحمل على مصروفات النشاط (إيضاح ١٢)	٥,٣٦٢	٥,٣٦٢
المحمل على المصروفات العمومية والإدارية (إيضاح ١٣)	٥٧٧,٩٤٠	٧٣٦,٢١٨
	٥٨٣,٣٠٢	٧٤١,٥٨٠

٢/٨- السنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

	تحسينات على اماكن مستأجرة	أجهزة حاسب الي	أثاث ومفروشات	المجموع
التكلفة :				
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	١,٩٩٦,٧٨٤	٨٩٨,٨٢٧	٥٨٢,٧١٢	٣,٤٧٨,٣٢٣
إضافات	-	٢٢,١٣٧	-	٢٢,١٣٧
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٩٩٦,٧٨٤	٩٢٠,٩٦٤	٥٨٢,٧١٢	٣,٥٠٠,٤٦٠
الاستهلاك المتراكم :				
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٨٥٦,٢٥٧	٤١٣,٧٩٠	١٩٢,٦٩٩	١,٤٦٢,٧٤٦
إضافات	٣٩٩,٣٥٧	٢٢٥,٦٨١	١١٦,٥٤٢	٧٤١,٥٨٠
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٢٥٥,٦١٤	٦٣٩,٤٧١	٣٠٩,٢٤١	٢,٢٠٤,٣٢٦
صافي القيمة الدفترية :				
كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	٧٤١,١٧٠	٢٨١,٤٩٣	٢٧٣,٤٧١	١,٢٩٦,١٣٤

الخاتمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعدُ:
فقد أُعِدَّ هذا التقريرُ بناءً على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (1463/07/08هـ)، الموافق: (2015/04/14م)، المتضمن: إعداد تقرير سنوي عن نشاطات الهيئة لعَرضه على مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.
وقد سعت الهيئةُ في مضامين هذا التقرير إلى تعزيز مبادئ الحَوكَمة والشفافية، ونشر البيانات والمعلومات المختصة بنشاطات الهيئة؛ تعزيزًا للدور المشترك للأعضاء في تحقيق أهداف الهيئة، والوصول إلى كيانٍ مُشَرِّف يُسهِم في تحقيق الأهداف التنمويَّة والاقتصاديَّة للمملكة تحت مظلة رؤية المملكة (2030م).

والله ولي التوفيق

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

التقرير السنوي
2021

(معًا لمواجهة تحديات اليوم

... واستثمار فرص الغد)